انفصال جنوب السودان
ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته

أ. م. د. ذاكر محيي الدين عبدالله العراقي
قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تعد مشكلة الجنوب من اخطر وأطول المشكلات العرقية (الاثنية) وصراع الهويات الإقليمية التي شهدتها القارة الأفريقية، وكان للإدارات الأمريكية التي تتابعت على السلطة داخل البيت الأبيض مواقفها وأرائها المختلفة والمتنوعة منها، حتى قرر قادة الإدارة الأمريكية الحالية (إدارة الرئيس اوباما ٢٠٠٩ - ٢٠١٢) على وضع نهاية لها عبر دعم استفتاء جنوب السودان الذي اجري في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ والنتائج المترتبة عليه، وكانت كل الدلائل تؤشر اتجاه الجنوب نحو الانفصال بدعم وإسناد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يحاول هذا البحث تتبعه وتبيانه عبر مدخل تاريخي وثلاث محاور أساسية:

- **وضح المحور الأول المعنون: (الولايات المتحدة واتفاق مشاكوس وقانون سلام السودان) خلفيات الاهتمام الأمريكي بالمشكلة والمواقف والحلول التي قدمتها أو دعمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكان من أهمها اتفاق مشاكوس وقانون سلام السودان الأمريكي الصادر عام ٢٠٠٢ والذي أعطى حق تقرير المصير للجنوب، والذي أقرته الحكومة السودانية.**
- **تناول المحور الثاني المعنون: (العلاقة بين شريكي الحكم في السودان والموقف الأمريكي) طبيعة العلاقة الناشئة بين شريكي الحكم في السودان بعد انتهاء الحرب اثر توقيع اتفاقية السلام فيما بينهم في مطلع عام ٢٠٠٥ والموقف الأمريكي منه.**
- **أوضح المحور الأخير المعنون: (مبررات الموقف الأمريكي من انفصال الجنوب) ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته في تقديم أقصى الدعم لانفصال جنوب السودان.**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المقدمة

يعد السودان– قبل انفصال الجنوب– أكبر الدول العربية والإفريقية في القارة الأفريقية من حيث المساحة التي تبلغ أكثر من (٢,٥) المليون كيلومتر مربع، ولهحدود مشتركة مع تسع دول عربية وا إفريقية[١]، يتوزع سكانه على ٦٠٠ قبيلة يتكلمون ١١٥ لغة ولهجة محلية، تتفرع منها لهجات أخرى، وهذه القبائل يتحكم فيها زعماء محليون من شيوخ وسلاطين وأمراء[٢]. في حين تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي ٧٠٠ ألف كيلومتر مربع بنسبة (٢٨% من مساحة السودان)، وله حدود مشتركة تمتد إلى ٢٠٠٠ كم تقريباً مع خمس دول مجاورة للسودان[٣].

يتحدث سكان الجنوب ١٢ لهجة محلية أهمها اللغة العربية المحلية التي تنطق بلكنة أفريقية وهي لغة أغلب سكانه تقريباً، إلى جانب اللغة الانكليزية لغة النخبة. وتنقسم قبائله إلى ثلاث مجموعات تتداخل مع دول الجوار تداخلاً واضحاً ومؤثراً، وهي:

- **المجموعة النيلية:** تضم قبائل (الدينكا– النوير– الشلك).
- **مجموعة النيليون الحاميون:** أطلق عليهم هذا الاسم نظراً لاشتراكهم مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية ونمط الحياة الاقتصادية. ومن أهم قبائلها (الباري– والمنداري– والتو بوسا– والتوركاتا).
- **المجموعة السودانية:** تنتمي إلى هذه المجموعة قبائل (الزاندي– المور– المادي– البون جو– القريش)وعبارة (المجموعة السودانية) اصطلاح سلالي عرقي، وليس اصطلاحاً سياسياً.

حظي الإقليم باهتمام القوى العظمى منذ أواخر القرن التاسع عشر وتضاعفت هذه الأهمية في حقبة الحكم البريطاني– المصري المشترك (١٨٩٩-١٩٥٦)[٤]، وضح ذلك في ماتبعته الإدارة البريطانية من إجراءات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وما أصدرته من أنظمة وقوانين كرست بشكل واضح التمايز وعززت الفرقة والاختلاف بين أبناء البلد الواحد[٥] وباعتراف أنفسهم[٦]، وكان من اخطر الإجراءات البريطانية مذكرة المناطق المقفلة التي أصدرها في عام ١٩٢٢ السكرتير الإداري البريطاني هارولد ماك مايكل(Harold Mac Michael)، والتى اعتبرت بموجبها مديريات الجنوب الثلاث: بحر الغزال، أعالى النيل، منقلا (الاستوائية)، مناطق مقفلة على أبناء شمال السودان بحجة "إنشاء سلسلة من الوحدات القبلية أو الجنسية (الأثنية) القائمة بذاتها على أن يكون قوام النظام فيها مرتكزاً على العادات المحلية والتقاليد والمعتقدات بقدر ماتسمح به ظروف العدالة المحلية والتقاليد والمعتقدات والحكم الصالح"[٧].

فكانت هذه المذكرة السبب الرئيس الذي غرس بذور التفرقة بين شقي السودان، وأدت إلى حروب كارثية نشبت بين الجانبين منذ عام ١٩٥٥ والى عام ٢٠٠٥، راح ضحيتها أكثر من مليوني سوداني، وقلّ ماتوجد أسرة في السودان لم تفقد أحد أفرادها أو أحد أقاربها، بل إن هناك أسرا لم يبقَ منها إلا فرد واحد. ومما زاد في وطأة هذه المشكلة وتفاقم نتائجها فشل الأنظمة السودانية الحاكمة في تحقيق الاندماج والتكامل بين شمال البلاد وجنوبها، وجنوح غالبية هذه الأنظمة إلى الحلول العسكرية في حروب أضفيت عليها هالة القداسة بين الجانبين[٨].

أولاً- الولايات المتحدة واتفاق مشاكوس وقانون سلام السودان

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أشر المشهد السياسي العالمي حدوث تبدل واضح في توجهات الإدارة الأمريكية تجاه القضايا الساخنة في العالم، ومنها انفصال جنوب السودان، بما ترسخ لدى إدارتها من قناعة تامة بان بروز الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة في العالم يحتم عليها تطبيق ماأطلقت عليها بـ **(إستراتيجية شاملة عالمية)**[٩]، حتمت إنهاء الصراع بين شمال

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

السودان وجنوبه وفق اطر واليات مختلفة ومتعاقبة تلمسها بوضوح المراقبون للشأن السوداني.

في الحقيقة إن هذه الرؤية الأمريكية الجديدة لحسم مسألة جنوب السودان لم تكن وليدة مرحلتها الآنية، وإنما جاءت حصيلة تطورات سياسية مهمة شهدتها مسيرة السلام في السودان ذاته، والتي بدأت منذ تشرين أول ١٩٩٣ حين اغتنمت الحكومة الأمريكية فرصة انعقاد **مؤتمر (منظمة الإيجاد)**[١٠] الذي تمخض عنه التوقيع فيما بعد على اتفاق مهم في مشاكوس إحدى ضواحي العاصمة الكينية نيروبي، وقد وقفت واشنطن موقفاً صريحاً إلى جانب المبادرة، عبرت عنه تصريحات مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) وزيرة خارجيتها في نيروبي في تشرين الثاني ١٩٩٩ والتي جاء فيها: "**أن الولايات المتحدة لن تتعامل إلا مع مبادرة الإيجاد وحدها**"[١١].

و استعانت الإدارة الأمريكية أيضاً بآراء عدد من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، كان من بينهم فرنسيس دينق الذي صاغ مع أحد مسئولي مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي (CSIS)[١٢] وثيقة هامة في شباط ٢٠٠١ حول **(السياسة الأمريكية لإنهاء الحرب في السودان)** شكلت أساساً لرؤية الرئيس الأمريكي بوش في السودان الذي أعلن في ٦ أيلول ٢٠٠١ (أي قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ببضعة أيام) عن تعيين السناتور جون دانفورث (John Dan forth) مبعوثاً رئاسياً له في السودان في محاولة لإنهاء الحرب الأهلية الجارية هناك منذ عام ١٩٨٣، وجاء هذا التعيين بمثابة الإعلان عن انتقال الإدارة الأمريكية من سياسة المواجهة ومحاولة إسقاط النظام السوداني، إلى سياسة جديدة، تعتمد على الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح **(بالعصا الغليظة)** إذا لزم الأمر، مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكية إلى فكرة (دولة واحدة ونظامان)، أي شكل من أشكال الكونفدرالية[١٣].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رفع السيناتور دانفورث إلى الرئيس الأمريكي تقريراً تفصيلياً عن مهمته في السودان في نيسان ٢٠٠٢، أعلن فيه رؤيته وتوصياته لحل الأزمة السودانية، أشار فيه إلى ثلاث قضايا أساسية في تقريره **تركزت حول النفط، وحق تقرير المصير، ونظام الحكم**، فذهب إلى أن التخصيص العادل للموارد النفطية يعد مفتاحاً أساسياً لمعالجة المسائل السياسية في إطار صيغة لتقاسم هذه الموارد بين الحكومة المركزية وأبناء جنوب السودان[١٤].

وفيما يتعلق بحق تقرير المصير، فقد أوضحت الفقرات الخاصة به في تقرير دانفورث أنه لايدعم هذا الحق بشكل مطلق وأنه ليس إلا وسيلة لحماية الجنوب من الاضطهاد، وأنه في ظل مقاومة الحكومة المركزية للانفصال فإن وجهة النظر الممكنة التحقيق، هي التي تضمن حق الشعب في جنوب البلاد بالعيش تحت حكم يحترم دينه وثقافته، وذلك في إطار إعطاء ضمانات جدية بحيث لايمكن للحكومة أن تتجاهل في الممارسة أي وعود تقدمها أثناء مفاوضات السلام، مع السعي لإيجاد ضمانات للحرية الدينية من خلال المراقبة الدولية لاحترام الحرية الدينية[١٥]. استمرت جهود السناتور دانفورث، حيث قام بجولة زار فيها مصر وكينيا وبلدانا أخرى، كما قام بزيارة أخرى للسودان التقى خلالها بمعظم ممثلي القوى السياسية الداخلية، وزار الكثير من المناطق التابعة للحكومة السودانية والواقعة تحت سيطرة قوات التمرد، وأسفرت جهود المبعوث الأمريكي هذه عن عودة الطرفين إلى تفعيل مبادرة الإيجاد، ومن ثم دخول وفديهما برعاية ومراقبة وتخطيط أمريكي في مفاوضات جديدة في كينيا، انتهت بتوقيع **اتفاق مشاكوس** الشهير في ٢٠ حزيران ٢٠٠٢، الذي عزز التقارب بين الطرفين اثر اتفاقهما على **قضيتين أساسيتين:**

الأولى: منح الجنوب حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية أمدها ست سنوات يجري بعدها استفتاء شعبي حول ذلك.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والثانية: الاتفاق على إطار دستوري خاص يجمع بين دستورين الأول خاص بالشمال على أساس الشريعة الإسلامية، والثاني خاص بالجنوب وفق الأنظمة والقوانين الخاصة به، على أن يجمع هذين الدستورين دستور قومي موحد[١٦].

ويمكن القول: إن توقيع اتفاق مشاكوس أخرج الأزمة السودانية إلى أطر جديدة للتفاعل، وحولها من شأن داخلي أو إقليمي إلى جزء مهم من السياسة الدولية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. كما أصبحت- بشكل أو بآخر- خاضعة لتفاعلات قوى الضغط وجماعات المصالح داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كما لو كانت شأناً داخلياً أمريكيا، بالنظر إلى أنها تحولت إلى قضية تشغل الرأي العام لدى قطاعات واسعة من اليمين المسيحي وجماعات الملونين التي تدافع عن حقوق السود في داخل الولايات المتحدة ذاتها.

وعلى خلفية ذلك كله، تحركت الإدارة الأمريكية لإصدار **(قانون سلام السودان)** في محاولة واضحة لهذه الإدارة للضغط على الحكومة السودانية والمتمردين بزعامة جون قرنق لأجل تحقيق السلام في الجنوب[١٧]، والذي قدم للرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) (George.W.Bush) للتوقيع عليه بصيغته النهائية في يوم ٣ تشرين ثاني ٢٠٠٢، وأصبح بذلك قانوناً نافذاً ساري المفعول[١٨]. ومع تأكيدات القانون على إنهاء القتال وحل المشكلة سلميا بين الطرفين[١٩]، إلا انه وكما يلاحظ، كان منحازا إلى جانب قوى التمرد بما اقره من عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، بل ومن منع الحكومة السودانية من الاستفادة من عوائد النفط، والسعي لفرض حظر سلاح على الحكومة السودانية، في حالة قيامها بعرقلة أو عدم الالتزام بالمفاوضات أو إخلالها بجدية تحقيق السلام، في حين لم يفرض القانون أية عقوبات على قوى التمرد في حالة مماطلتها وتسويفها في الالتزام بالمفاوضات واتفاقيات السلام[٢٠].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على أية حال، ساهم القانون إلى حد ما في إنجاح الجهود الأمريكية لتحقيق السلام، وإنهاء التمرد في جنوب السودان، على الرغم من سلبياته الكثيرة، ووجهت الإدارة الأمريكية الدعوة لكلا الطرفين لعقد مفاوضات أخرى في واشنطن في ١٨- ١٩ كانون أول ٢٠٠٢[٢١]، وبإشراف الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتمكن الطرفان من إعلان **اتفاق نيروبي** في ٥ حزيران ٢٠٠٤، الذي حدد الملامح الأساسية لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥، بحضور كولن باول (Colin Powell) وزير الخارجية الأمريكي السابق.

وضع توقيع الاتفاق حداً للنزاع والحرب في جنوب السودان، وشارك الجنوبيون ولأول مرة في الحكومة المركزية السودانية مشاركة فاعلة من خلال حكومة ائتلافية تولى فيها ١٠ وزراء اتحاديين و ١١ وزير دولة تم الاتفاق على توزيعهم على أسس قطاعية نال فيها الجنوبيين (٣وزارات سيادية، ٣وزارات اقتصادية، ٤وزارات خدمية) مع تمتع حكومة الجنوب بحكم ذاتي محدود، فضلاً عن منصب نائب الرئيس من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان[٢٢].

وكان من المقرر بموجب اتفاقية السلام لعام ٢٠٠٥ قيام سكان جنوب السودان في التاسع من كانون الثاني ٢٠١١ بالتصويت في استفتاء شعبي مراقب دوليا على الانفصال أو الوحدة مع الشمال، بينما يصوت سكان إقليم أبيي الغني بالنفط للانضمام إلى الجنوب أو البقاء مع الشمال، و بذلك يكون الاستفتاء المرحلة الأخيرة من اتفاق السلام الشامل الموقع بين الطرفين لإنهاء الحرب عام ٢٠٠٥.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانياً – العلاقة بين شريكي الحكم في السودان والموقف الأمريكي

ظلت حالة التوجس والخشية والترقب تحكم الجميع على الرغم من تحقق السلام في الجنوب، ولاسيما حول بقاء السودان كلا موحدا بعد انقضاء المهلة المحددة للاتفاق، وبعد إجراء الاستفتاء حول انضمام الجنوب أو انفصاله عن الوطن الام السودان في مطلع عام ٢٠١١. وكان التدخل الأمريكي في مسار العملية السياسية في السودان– والذي اعتمد على أسلوبي الترغيب والترهيب– قد لقي ترحيباً واضحاً (فيما يشبه الإجماع) من كافة القوى السياسية السودانية على اختلاف مواقعها وانتماءاتها وأهدافها، وشمل ذلك طرفي التفاوض، وهما حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية، والتحالف الوطني المعارض وحزب الأمة[٢٣].

واجه الطرفان في تطبيق الاتفاق والالتزام به مشاكل عديدة، وقدم الجانبان في اللحظات الحاسمة تنازلات صعبة لإبقاء اتفاق عام ٢٠٠٥ حيا، ورأى الطرفان أن فوائد التقيد بالاتفاق، ولو كانت مؤلمة في معظم الأحيان، تتفوق على تكاليف انهياره، كما هيأت هذه العقبات الفرصة للأطراف الإقليمية والدولية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، للتدخل والضغط على كلا الطرفين، ولاسيما الحكومة السودانية.

كان في **مقدمة العقبات هذه**، مصرع **الدكتور جون قرنق**[٢٤] قائد الحركة الشعبية مبكراً، وبعيد توقيع اتفاق السلام اثر سقوط طائرته في مطلع آب ٢٠٠٥، لما كان يتمتع به قرنق من منزلة فريدة في أوساط الشماليين كسياسي وطني، وبما يتمتع به أيضاً من معرفة ونفوذ قوي للتفاوض المباشر مع النظام، فضلاً عن تأييده قيام سودان موحد مؤسس على المساواة والعلمانية والديمقراطية،وإيمانه المطلق بأن وحدة طوعية كانت ممكنة إذا تم إصلاح الحكم المركزي في الخرطوم، على أن تكون في الوقت ذاته تؤمن وتؤيد حق تقرير المصير في الجنوب[٢٥]، وما تركه وصول خلفه

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفريق سلفاكير ميراديت[٢٦]، من انطباعات مختلفة لكلا الطرفين (الحكومة والحركة الشعبية) ولدى الإدارة الأمريكية، كذلك لاختلاف الرؤى والتوجهات بين قائدي الحركة تجاه قضايا عديدة، لعل من أهمها اعتقاد شرائح كبيرة من سياسي السودان بأن توجهات الفريق سلفاكير انفصالية أكثر منها اتحادية، مع انه ومنذ توليه المسؤولية خلفا لقرنق، أعلن تأييده لبقاء السودان موحدا، إن مما عزز الاعتقاد السابق عدم اكتراث سلفا كير بما كان يحدث في مركز السلطة الاتحادية (الخرطوم) باعتباره نائبا للرئيس، وصب جل اهتمامه على حكومة الإقليم في الجنوب، فكان ذلك التوجه محل انتقاد من جانب دعاة مشروع السودان الموحد[٢٧].

وينبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين طرفي الاتفاق شهدت عمليات شد وجذب كان التلويح بالانفصال هو المطلب الذي ترفعه الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى بلغت ذروتها عندما نسب إلى الفريق سلفاكير تصريحه المشهور عندما خاطب المصلين في كنيسة جوبا في تشرين الثاني ٢٠٠٩ بقوله: "إن مهمتي تقضي بقيادتكم إلى استفتاء ٢٠١١م إن هذا اليوم قريب جداً، وأنا على ثقة بأننا سنشارك فيه"، وأضاف مخاطبا المواطن الجنوبي بقوله: "عندما تصل صندوق الاقتراع سيكون الخيار خيارك هل تريد التصويت للوحدة لتصبح مواطنا من الدرجة الثانية في بلدك؟ الخيار خيارك..وإذا أردت التصويت للاستقلال فستصبح عندئذ شخصا حرا في بلد مستقل سيكون الخيار خيارك وسنحترم خيار الشعب"، وبذلك عكس الفريق سلفاكير مايدور في أذهان الجنوبيين الذين يرون أن الأوضاع الحالية صالحة للانفصال أكثر من أي شيء آخر[٢٨].

وكان إقدام الحكومة السودانية على إصدار مجموعة من القوانين، مثار خلاف وجدل كبير بين شريكي العمل السياسي في البلاد، وكان في مقدمة القضايا الخلافية بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، **قانون الأحزاب** الذي أصدرته في عام ٢٠٠٧، والذي عارضه أول صدوره الحركة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشعبية إلى جانب تحالف أحزاب المعارضة[٢٩]، فضلاً عن موقف قادة الجنوب من قوانين أخرى مثل قانون الصحافة وقانون الأمن الوطني، وانتقاد الجنوبيين احتكار حزب المؤتمر الوطني الحاكم للإعلام المرئي والمسموع واستمرار الرقابة على الصحف، ومنها الصحف الجنوبية. وترى الحركة الشعبية وأحزاب المعارضة ضرورة إتاحة الحرية الكاملة للإعلام والتنظيم والتجمع كشرط لخوض الانتخابات الوطنية لاختيار رئيس الدولة [٣٠]، والانتخابات في الجنوب لاختيار نائبه من الجنوب و المزمع إقامتها بعد انقضاء العام الرابع على عقد اتفاق السلام[٣١].

لم تكن الانتخابات الرئاسية السودانية[٣٢] التي جرت في ١٠ نيسان ٢٠١٠- من وجهة نظر واشنطن– تلتزم بالمعايير الدولية إطلاقا،و على الرغم من ذلك، لم تتردد في أن تكون الإدارة الأمريكية مراوغة حول نتائجها، إذ أنها لاتريد أي توتر في المنطقة قد يؤثر على استفتاء عام ٢٠١١، وكان المبعوث الأمريكي للسودان الجنرال سكوت كريشن (Scott Creation) قد ذكر أن بلاده تعلم أن نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في السودان كانت مخالفة للمعايير الدولية، إلا أن بلاده قررت قبول نتائج تلك الانتخابات من أجل الوصول إلى استقلال جنوب السودان،و اكتفت الإدارة الأمريكية ببيان صحفي صدر من روبرت جبس السكرتير الصحفي للرئيس الأمريكي جاء فيه: أن الولايات المتحدة تنظر إلى الانتخابات بأنها خطوة في طريق تطبيق اتفاقية السلام الشامل،وإنها تلاحظ وصف المراقبين الدوليين للانتخابات بأنها: "**لم تف بالمعايير الدولية**"، وأشار للمشكلات اللوجستية والإدارية التي واجهت الانتخابات، وأضاف قائلا: "**يجب أن نثني على السودانيين للجهد الذي بذلوه لجعل أول انتخابات متعددة بعد عقدين من الزمان تسير سلميا وتصبح ذات معنى.. هذه الأولوية لن تنتهي مع انتهاء اتفاق السلام الشامل.. علي كل الأحزاب الاستفادة من هذه التجربة لتطوير استعداداتهم للانتخابات القادمة**"[٣٣].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وأصدر كراولي الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية بيانا ذكر فيه "**إن عدم نزاهة أو حرية الانتخابات كانت واضحة.. أن واشنطن تدرك أن الانتخابات تمثل خطوة هامة للغاية على طريق تنفيذ اتفاق السلام الشامل** "، وأضاف قائلا" **في الوقت الذي نفهم فيه حدوث عيوب وإخفاقات في هذه العملية الانتخابية.. أن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع الحكومة السودانية في الشمال ومع حكومة الجنوب لمواصلة التطبيق الكامل لاتفاق السلام الشامل وإجراء الاستفتاء القادم في كانون الثاني المقبل**[٣٤].

وهكذا كان الموقف الأمريكي تجاه التطورات الداخلية للسودان فيما قبل استفتاء الجنوب، متسما بالانتقائية والتحيز لأحد طرفي الحكم وتبييت النوايا السيئة من مجمل العملية السياسية في السودان، لا بل من بقائه موحدا، لان واشنطن بتأييدها للانتخابات إنما أرادت تأمين الاستفتاء المقبل وهي تعلم مستقبلا أن السلطات الحاكمة في الجنوب تريد الانفصال، وبذلك ضمنت واشنطن العودة إلى السودان ونفطه من خلال الاستثمار الأمريكي في الجنوب الغني بالنفط.

وتعين على الولايات المتحدة أن تؤدي دوراً حساساً ولو صعباً من الناحية السياسية عبر اتخاذ إجراءات ملموسة لحل أهم العقبات التي واجهت الطرفين وأخطرها، تمثلت في موقف شريكي الحكم في السودان ومفهومهما لحدود إقليم الجنوب[٣٥]. فتحدد مفهوم الحكومة السودانية لحدود الإقليم بالحدود التي تركها البريطانيون عند استقلال السودان في كانون الثاني ١٩٥٦، وهي تشمل المديريات الجنوبية الثلاث: **الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل**، في حين تحددت رؤى قادة الجنوب لحدود الإقليم- ومنذ مفاوضاتهم مع الحكومة تحت المظلة الأمريكية والتي أظهرت تحيزاً واضحاً ومنظمة الإيجاد والاتحاد الأفريقي- بـ **(منطقتا أبيي وجبال النوبا وتقعان ضمن الحدود الإدارية لكردفان، ومنطقة جبال الانقسنا والتي تقع في**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جنوب ولاية النيل الأزرق) الغنية بالنفط[٣٦]، بدعوى أن سكان هذه المناطق يعانون من نفس المشاكل التي يعانى منها الجنوب، وأن أصولهم أفريقية، إلا أن السبب الأكثر أهمية لدى الحركة الشعبية تمثل في أن جزءا من قوات قرنق التي ظلت تقاتل طوال السنوات الماضية ينتمي إلى هذه المناطق [٣٧].

شكل إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكره توقيف بحق الرئيس عمر البشير في ٤ آذار ٢٠٠٩[٣٨]، واحدا من المواقف المهمة بين الشريكين الحاكمين في السودان، إذ لوحظ أن القوى السياسية السودانية- على اختلاف توجّهاتها- ليست متفقة على رأي واحد في التعامل مع المذكرة، بدليل التباين الكبير في مواقف الموالين والمعارضين على السواء. ففي الوقت الذي تتمسك فيه الحكومة بعدم الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية وعدم التعاون معها، في كل القضايا المطروحة بما فيها مذكرات الجلب في حق المسؤولين السودانيين، تطالب الحركة الشعبية (الشريك الثاني في الحكومة) بعدم مواجهة المجتمع الدولي، والعمل على تسوية القضية من دون اللجوء إلى السلبية [٣٩]، في حين وصف غازي سليمان عضو البرلمان عن الحركة الإعلان بأنه: "**غير مسئول، ويصدر من شخص غير مسئول**"، وأنه ليس من حق "**أي جهة مساءلة رئيس الجمهورية فيما يختص بممارسة سلطاته الدستورية ماعدا الهيئة التشريعية الوطنية**"[٤٠].

ربط تحرك المحكمة الجنائية لإلقاء القبض على البشير بالتحرك الأمير كي- الأوروبي لانتزاع مواقع النفوذ الإستراتيجي في أفريقيا[٤١]، واعتبر مصطفى عثمان وزير الخارجية السوداني الأسبق ومستشار الرئيس البشير، أن: "**من المؤكد أن أمريكا- ولو من تحت الطاولة- تقف خلف ماذهب إليه المدعي العام للمحكمة الجنائية، فهي (أمريكا) معنية بالضغط على السودان، بدليل أنه عندما دعا الاتحاد الإفريقي لتجميد مساعي المحكمة بحق البشير كانت أمريكا أول دولة رفضت ذلك**"، وأضاف عثمان أن أمريكا "**هي المعنية باستخدام المحكمة سياسيا لتحقيق مصالحها، على**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الرغم من أنها ليست عضوا فيها"، مستدلا على ذلك بأن "**المطالبة بإحالة البشير للمحكمة الدولية أعلنه الناطق باسم البيت الأبيض قبل أن يعلنه لويس أوكامبو (المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية)، مايؤكد أنه تم التنسيق بين عدة جهات قبل صدور القرار**"[٤٢]، و كان الهدف من ذلك واضحاً في إجبار الرئيس السوداني على اتخاذ خطوات أكثر جدية في تعامله مع الجنوبيين ولدفعه وقيادته على القبول بنتائج استفتاء الجنوب،وإلا ستسعى الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ خطوات أكثر فاعلية لتحقيق مطالب المحكمة الدولية التي خفت حدتها الآن بعد تحقق انفصال جنوب السودان فعليا في ٩ تموز عام ٢٠١١.

لكن المهمة الأصعب والحدث الأبرز الذي كان يواجه القيادة السودانية والإدارة الأمريكية وحتى المجتمع الدولي، تمثل في الاستفتاء لتقرير مصير جنوب، ويعتمد هذا القرار على رضا أهل الجنوب عن الترتيبات الانتقالية وحظهم من المشاركة في السلطة السودانية الاتحادية[٤٣]، لان الانجاز الأهم الذي حققته الاتفاقية لجنوب السودان– حسب رأيهم– هو حقهم في تقرير المصير الذي وضع للحكومة و النخبة في الشمال أمام تحديات جدية، لعل من أهمها، مسعى هذه النخبة للمحافظة على وحدة البلاد، بجعلها **وحدة جاذبة**، وذلك عن طريق تطبيق الاتفاقية على أكمل وجه، وتأسيس سودان المساواة والعدل،وإعطاء الجنوبيين حقوقهم وفق نظام اتحادي يؤمن لهم ذلك،وإلا سيجد الجنوبيون أن الانفصال هو الخيار الأمثل إذا شعروا بأنهم مازالوا يرزحون تحت الظلم والتهميش والإحساس بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية[٤٤].

اختلفت الرؤى لدى شريكي الحكم في السودان حول مفهوم تقرير المصير، فالحكومة ترى إن تقرير المصير هو حق سياسي لحل المشكلة ويجب أن يفضى في نهاية المطاف إلى وحدة طوعية بين الشمال والجنوب، في أدبياتها المنشورة عرّفت حكومة السودان **حق تقرير المصير بأنه** ينبغي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أن يفهم على أنه **إعطاء الجنوب وضعاً مميزاً في نظام الحكم** بحيث يرضي ذلك الوضع أبناء الجنوب من خلال استفتاء عام، ويفضي إلى "**الوحدة من خلال صيغة تضمن عدالة توزيع السلطة والثروة ومراعاة الخصوصية الثقافية والدينية للجنوب**"، وهو ما أيدته أحزاب السودان الشمالية، وصرح به قادتها على أن الهدف الجوهري لتقرير المصير هو إضفاء الأجواء الوحدوية على البلاد، وهو ماتبناه مبعوث الإدارة الأمريكية جون دانفورث وسعى لإقناع إدارته به في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن[٤٥].

أما الحركة الشعبية فمن المؤكد أنها بدأت منذ العام ١٩٨٣، بتأكيد التزاماتها الحفاظ على السودان موحدا **(جديداً، اشتراكياً وديمقراطياً)**[٤٦]، إلا أن التناقضات الداخلية لقادة الحركة برزت فيما بعد، وظهر الإفصاح العلني للتوجهات الانفصالية لدى قسم كبير من قادتها، مما أدى في نهاية المطاف إلى تأكيد الحركة وفي مؤتمرها الوطني الأول عام ١٩٩٤ على إن احد أهم أهدافها: "**هو التدمير الكامل للنظام [القهري] للسودان القديم وبناء سودان جديد علماني، ديمقراطي عادل وحر**"، كما أكد المؤتمر أيضاً على التزامها "**بالقتال للحصول على حق تقرير المصير لسكان السودان الجديد بعد انهيار حكم السودان القديم أو في أي محادثات سلام مع الحكومة القائمة آنذاك في الخرطوم**"[٤٧]،و أصبح فيما بعد مطلب تقرير المصير يطرح بشكل علني في كل مداولات الحركة الشعبية مع الأطراف السودانية الأخرى، بعد أن غدت مطالب قادتها بمثابة **معركة هوية** تتدثر بالمناطق المهمشة والاثنيات غير العربية متمنطقة ظاهرياً بالدعوة إلى إقامة سودان جديد وشعارات علمانية و ديمقراطية و اشتراكية تتناقض مع التوجهات الإسلامية لنظام الحكم القائم في السودان[٤٨].

وبذلك ارتكزت القضية المحورية للأحزاب والقوى الجنوبية– وحتى قبل تحالفها مع الحكومة السودانية– على أن خيارها الرئيس هو انفصال

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجنوب كما هو معلن في أدبياتها وتصريحات قادتها السياسيين، وصاروا يعلنونه ويدعون إليه وينظمون المظاهرات لتأييده وشحن نفوس الجنوبيين تجاهه، وهو ما أعلنه باقان أموم أكيج الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان بقوله: "**إن قطار الوحدة قد ولى، ولم تبق قطرة أمل واحدة في وحدة السودان، إلا إذا قام المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم في شمال السودان) باحتلال الجنوب عسكريا، وبالتالي فلن تكون وحدة وإنما احتلال**"(٤٩).

كما أن أسس التسوية التي قام عليها أتفاق السلام، وما تلاه من اتفاقيات موقعة مع هذه الأحزاب والقوى السياسية أقرت بحق الجنوب في تقرير مصيره بعد فترة انتقالية مدتها أربعة سنوات، و إن كانت هذه الأحزاب والحكومة السودانية قالت بأن خيار الوحدة هو الأصل في الاتفاق، إلا أن الانفصال كان خيارا واردا إذا تم استفتاء أبناء الجنوب عليه، فليست هناك سوابق تاريخية في أن أية مجموعة في العالم أعطيت هذا الحق وتنازلت عنه، وربما يكون في تجربة مصر مع رواد الحركة الوطنية السودانية في منتصف خمسينيات القرن الماضي عندما أعطوا هذا الحق اختاروا الانفصال خير دليل على ذلك، فحين تحصل أية مجموعة على حق تقرير المصير تضمن السيطرة على الدولة وتقوم باستغلاله وتحقيقه، وهو ماتكرر حدوثه في السودان بعد مرور مايزيد على نصف قرن(٥٠).

تأتي قوة الاستفتاء أساساً من اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥ التي تضمنها أكثر من عشر دول من منظمة الإيجاد وأصدقائها الأوروبيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، وهؤلاء سيضغطون على الحكومة السودانية لتطبيق نتائج الاستفتاء، ولها أن تقبل أو أن ترفض، ويمكن أن تتوقع الحكومة السودانية أشكالاً جديدة من السلوك (الأمريكي والدولي) في التعامل معها ووفق موقفها من نتيجة الاستفتاء.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من الناحية العملية فإن جنوب السودان قد انفصل سلفا عن شماله، فللإقليم حكومته المستقلة وجيشه وشرطته، وقد خصصت الإدارة الأمريكية الملايين من الدولارات- في جهد مع الأمم المتحدة ودول أخرى- لبناء قوة الشرطة في جنوب السودان، والتي بلغت وحسب مانشرته الخارجية الأمريكية من أرقام هذه النفقات، ١٥ مليون دولار في ٢٠٠٩ وبلغت ١٦ مليون دولار في ٢٠١٠ على بناء شرطة جنوب السودان، وكان الرئيس أوباما قد طلب زيادة هذه المساهمة عام ٢٠١١ ضمن جهود الإدارة الأمريكية المكثفة الرامية إلى مساعدة الجنوب على الانفصال عن السودان، وأكدت التقارير الصحفية الأمريكية أن هذا الدعم يقدر بمليار دولار للجنوب السوداني، تصرف في إنشاء البنية التحتية وتدريب رجال الأمن وتشكيل جيش قادر على حماية الدولة الوليدة . وكان **إزيكيل لول جاتكوث** رئيس بعثة حكومة جنوب السودان في واشنطن قد أكد من هناك، أن الولايات المتحدة تضخ هذه الأموال للجنوب السوداني بهدف مساعدتهم على الانفصال عن الشمال، ونقلت الصحيفة عنه قوله: "**إن من بين أهداف حكومة الولايات المتحدة التأكيد على أن يصبح جنوب السودان في عام ٢٠١١** دولة قادرة على الاستمرار"[٥١].

وكانت حكومة جنوب السودان قد أنشأت وبمساعدة أمريكية بنكا مركزياً جديداً، وعملت على سك عملة خاصة بها، وأسست وكالة أنباء لها (وكالة جنوب السودان للأنباء)، فضلاً عن تأهيل إذاعة وتلفزيون الجنوب، وقامت بالتفاوض مع شركات اتصالات عالمية لنشر خدمة التلفون بـ (كود دولي) مختلف عن (كود) السودان الموحد، فضلاً عن وضع لوحات المركبات العامة والخاصة في الجنوب بلوحات خاصة تحمل رمز (NS) وهي اختصار لـ (**السودان الجديد أو New Sudan**) تخالف اللوحات المعمول بها في كافة أنحاء السودان[٥٢]. وقامت حكومته بفتح ١٨ مكتبا للحركة الشعبية في عدد من دول العالم، على رأسها قنصلية في الولايات المتحدة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الأمريكية، تمثل حكومة جنوب السودان فيها، والعديد من دول العالم الأخرى، تقوم بمهام كتلك التي تقوم بها سفارات الدول الأخرى في العاصمة الأمريكية، وباستقلال عن سفارة دولة السودان(٥٣). على أن الإجراء الأبرز في الجنوب تمثل في إقدام الحكومة على تسليح الجنوب وتأهيل جيش جنوبي ضخم ليس فقط بالعتاد الثقيل والدبابات، وإنما أيضا بالطائرات وإنشاء قوات جوية وبرية(٥٤). وذكرت تقارير إعلامية أمريكية أن وزارة الخارجية الأمريكية في أعقاب التوصل لاتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥ منحت شركة ديني كورب DynCorp الأمريكية عقدا بلغ ٤٠ مليون دولار للقيام بتأهيل متمردي جنوب السودان وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة(٥٥)، بهدف تعزيز القدرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان في مواجهة موقف الخرطوم إذا ما أخلت باتفاق السلام بين الطرفين(٥٦).

في إطار كل ذلك، مارست حكومة الجنوب السيادة الكاملة على الإقليم، ويمكن للأجانب الدخول إلى الجنوب دون الحصول على تأشير ة رسمية، وبالمقابل فإن المواطن السوداني من شمال السودان قد يواجه صعوبات في الوصول إلى الجنوب والبقاء فيه(٥٧). كما أن استطلاعات الرأي شبه الرسمية العالمية والعربية تشير إلى أكثر من ٩٠% من الجنوبيين سيصوتون لصالح الانفصال إذا جرى الاستفتاء، وستعتمد النتيجة النهائية على التوصية التي ستتقدم بها قيادة الحركة الشعبية التي نجحت بفضل تواؤم الآراء في خلق سلسلة من الترتيبات السياسية جعلت من مفهوم تقرير المصير موضوعاً أساسياً، وأضحى واضحاً آنذاك أن النشاط السياسي والعسكري في السودان بدا يتمحور حول هذا المفهوم(٥٨)، وهو ما أكده بيتر نيابا أحد قادة حركة التمرد بقوله: "**يجب أن لا نستكين بحسبان أن** [الجلابة](٥٩) **بمحض إرادتهم سوف يدعون الجنوبيين وشأنهم، سيفعلون ذلك فقط عندما يتأكدون من أنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بالجنوب دون مجازفة بفقدان السلطة في بقية الشمال، يجب على الحركة الشعبية أن**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تكون مستعدة للقتال ضد حلفائها في التجمع الوطني الديمقراطي في أي وقت مستقبلا، وما يجب عمله الآن هو تهيئة عقول المواطنين لذلك الاحتمال"، وكان سلفا كير قد حث سكان الجنوب على التصويت لصالح الانفصال عن الخرطوم والاستقلال بالإقليم الجنوبي في الاستفتاء المقرر في ٩ كانون الثاني ٢٠١١، وقال على الجنوبيين التصويت لصالح الاستقلال في استفتاء تقرير المصير "**إذا أرادوا أن يكونوا أحرارا**"،و أضاف في تصريح لإذاعة (سي إن إن) البريطانية أن تصويت الجنوبيين على الوحدة مع الشمال سيجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية داخل بلده[٦٠].

ويمكن القول أن انفصال الجنوب قد تحول إلى أمر واقع، وكان التحدي الذي واجه السلطة في السودان قبيل الاستفتاء إقناع قادة وشعب جنوب السودان بخيار الوحدة.

ثالثاً - مبررات الموقف الأمريكي من انفصال الجنوب

لم تكن الولايات المتحدة وحلفائها في المنظومة الغربية وإسرائيل بعيدة عن تطورات العلاقة بين شريكي الحكم في السودان فيما بعد توقيع اتفاق السلام عام ٢٠٠٥، والتوترات التي حصلت بينهما، كما أنها لم تكن بعيدة عن باقي تطورات السودان الداخلية، ولاسيما قضية دارفور ومطالب المحكمة الدولية باعتقال الرئيس البشير ومجموعة من المسؤولين السودانيين[٦١]، واثر ذلك الواضح على العلاقة بين شريكي الحكم، وعلى اثر كل ذلك انطلقت الإدارة الأمريكية في ذلك من منطلق السياسة الجديدة تجاه السودان والتي وضعها الرئيس الأمريكي براك أوباما (Barak Obama)، وهي تقوم على ".. **الواقعية في تحقيق المصالح الأمريكية واستبعاد استخدام القوة في حل الإشكالات الدولية واستخدام الدبلوماسية بديلا عنها، مع تأكيدها على احترام إرادة الشعوب في اختيار نوع النظام**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

السياسي ومن تختار ليحكمها.."[٦٢]، في إشارة واضحة إلى تبني إدارة الرئيس باراك لحل تقسم السودان بين شريكي الحكم فيه بعد الاستفتاء. ومع ذلك كان التعامل مع السودان سببا لانقسام داخلي- إلى حد ما- في الإدارة الأمريكية بين مؤيد لهذه السياسة ومعارض لها، ترأس الفريق الثاني جون بايدن (Joe Biden) نائب الرئيس وهيلاري كلينتون (Hillary Clinton) وزيرة الخارجية وسوزان رايس (Susan Rice) المندوب الدائم في الأمم المتحدة والذين يرون ضرورة استمرار نهج بوش مع الخرطوم والقائم على أساس استخدام أسلوب الضغط والتلويح باستخدام القوة ضد السلطة في السودان.

في حين كان رأي الرئيس أوباما ومبعوثه الخاص إلى السودان الجنرال كرايشن استخدام الدبلوماسية واستبعاد استخدام القوة مع السودان، واستخدام مأأطلق عليه في وسائل الإعلام بـ **(سياسة العصا والجزرة)**. وفي هذا الإطار صرح الجنرال كرايشن مبعوث الرئيس أوباما إلى السودان في أعقاب زيارته الأخيرة للسودان يوم ٨ ايار ٢٠١٠ مؤكدا استمرار السياسة الأمريكية تجاه السودان بقوله: "**يجب أن لاندع هذه الفرصة الكبيرة لتقرير التحول السياسي في السودان، من أجل تحسين الأمن العام، من أجل تسهيل التوصل إلي سلام دائم**"، **وقال أيضا** : "**لقد قضيت وقتاً كبيراً من هذه الزيارة في مناقشة قضايا اتفاق السلام الشامل مع حزب المؤتمر الوطني**" الحاكم في السودان[٦٣]. وعلى هذا كانت واشنطن تتطلع إلى استفتاء ٢٠١١ وتركز بشكل كبير على تحقيق عملية انفصال سلسة، وهو ما أكده الرئيس الأمريكي باراك أوباما في سعي إدارته لتحقيق أهدافها في "**استقرار السودان واستمرار المساعدات الإنسانية إلى دارفور وإجراء الاستفتاء في جنوب السودان والذي قد يقود إلى استقلال الجنوب عن الشمال**"[٦٤].

وفي تهديد أمريكي واضح وصريح، توعد السناتور الأمريكي جون كيري (John Kerry) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس الأمريكي، الحكومة السودانية بتشديد العقوبات على السودان في حال إقدامها على

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

عرقلة تنظيم الاستفتاء على انفصال جنوب السودان المقرر في ٩ كانون الثاني ٢٠١١، وقال كيري "**أريد أن أكون واضحاً، نريد أن تنظم الحكومة الاستفتاء وأن تحترم قرار الجنوب**". وأضاف، "**ستكون أمامنا عدة خيارات مثل تشديد العقوبات على السودان**"[٦٥] . وهو ماأكده فيما بعد الرئيس أوباما بقوله: "**إن العالم يرصد الأحداث. وحكومة السودان يجب أن تفي بالتزاماتها الدولية**"[٦٦].

إن صدور هذه التصاريح اشر بشكل لايقطعه أي شك في أن السياسة الأمريكية تجاه السودان تتجه لتفعيل الانفصال، ولاسيما بعد ماكشفته الانتخابات السودانية من تباعد واضح وملموس بين الشمال والجنوب، وهو ماشكل واحدا من العوامل التي ارتكزت عليها السياسة الأمريكية في السودان، إلى جانب تقارب السياسة الأمريكية مع توجهات وتصورات الحركة الشعبية ذات الطبيعة الأفريقية والمتباعدة مع الثقافة العربية في شمال السودان[٦٧].

تجدر الإشارة إلى أن مشاكل السودان وأزماته المستديمة دخلت بقوة في سباق الانتخابات الأمريكية في مسعى المرشحين للرئاسة لاستجلاب دعم وعطف اللوبيات الأفريقية التي بلغت نسبة أصواتهم ١٧% والتي غدت متنفذة في الولايات المتحدة كما هو الحال مع اللوبي الصهيوني، كما حصل مع الرئيس الأميركي السابق جورج بوش والرئيس أوباما الذين اعتمدا على أصواتهم في الانتخابات الرئاسية عندما ركزا على قضايا أفريقيا الساخنة ولاسيما قضية دارفور فيما استبقت اللوبيات انتخاب رئيس أميركي جديد في عام ٢٠٠٨، بإجبار المتنافسين: الجمهوري جون مكين (John McCain) والديمقراطي باراك أوباما على إجراء مناظرة خُصصت في جزء منها للحديث عن سياستهما تجاه السودان .وحاول الرئيس أوباما، خلال المناظرة، استمالة هذه المنظمات بتبنيه خطاباً متشدداً، تعهد فيه بعدم التسامح مع الخرطوم[٦٨]. ثم تواترت بعد ذلك التقارير التي تؤكد على أن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الخطة الغربية التي وضعت تقضي بتفكيك السلطة المركزية السودانية على أساس أن هذا الخيار يتطابق مع قدر السودان الجيو–سياسي، والمدخل إلى ذلك يبدأ بإسقاط الرأس عندما يفشل اتفاق السلام مع الجنوب، فتتسارع الخطى نحو استقلاله، كما تتسارع في اتجاه تسوية تؤدي إلى استقلال دارفور، ولن يكون النيل الأبيض وجبال النوبة وكردفان في معزل عن هذا التوجه الانفصالي، في إطار قرار أميركي اتخذ قبل ثلاث سنوات وينفذ ببطء، تناقلت تفاصيله التقارير الإخبارية التي أكدت على وجود تعاون نشط مؤخراً بين أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والفرنسية، لتنفيذ مخطط يهدف إلى تقسيم السودان إلى ثلاث دويلات، ورسم خريطة جديدة له،وإن هذه الأجهزة أخذت تعمل على تفكيك السلطة في الخرطوم وإقامة ثلاث دول: تشمل دولة السودان في المناطق التي تسيطر عليها الان الحكومة، ودولة دارفور، وأخرى دولة في الجنوب[٦٩].

وكان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق آفي ديختر قد تكفل بإعلان هذا الهدف في الصحف الإسرائيلية في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٨- في معرض رده على سؤال احد الصحفيين الإسرائيليين (لماذا كل هذا الاهتمام بالسودان)– فأجاب قائلاً: أن "**الهدف هو تفتيت السودان وشغله بالحروب الأهلية**"، وان "**السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية، وقوة مضافة إلى العالم العربي** "، فشكل بذلك السودان خطراً استراتيجياً كبيراً على مصالح إسرائيل والغرب، و "**لابد من العمل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قوية موحدة وهذا من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي**"، وأضاف قائلاً: **رأيي هو أن الجنوب مؤهل لإقامة دوله قويه وإذا اقتضى الأمر بان ينفصل الجنوب تأكد بأنه جاهز وسيكون أحسن حالا، كما انه مؤهل أكثر من أفريقيا الوسط**" [٧٠].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أن إستراتيجية إسرائيل التي بدأت في تطبيقها فعليا منذ أوائل الستينيات لعبت دوراً أساسياً في تشكيل المنظور أو المفاهيم الإقليمية غير العربية في التعامل مع مشكلة جنوب السودان جنبا إلى جنب مع العامل الإثني والديني، وفي هذا السياق يجب الانتباه بقوة إلى السمة أو الخاصية التي أصبحت تفصح عن نفسها، وهي الحديث بصوت جهير عن تأثير ودور إسرائيل في منطقة شرق إفريقيا، وكأن المقصود بذلك هو التمهيد لأدوار مباشرة وأكثر علنية في المرحلة المقبلة بعد أن كان هذا الدور يتدثر بالسرية والغموض. ومع اقتراب موعد إجراء الاستفتاء الشعبي حول تقرير مصير جنوب السودان الذي اجري في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة عدد كبير من أبناء الجنوب ممن دخلوا إسرائيل ممن أسموهم باللاجئين السودانيين العائدين طوعاً إلى بلادهم عن طريق دولة ثالثة. وتدفع الإشارة إلى اقتصار الموافقين طوعا على كونهم مسيحيين، بعد ترتيب الأمر مع جماعات مسيحية. وأشارت جهات إسرائيلية إلى أنه ما كان ينبغي البتة الكشف عن دور الجمعيات المسيحية في ترتيب هذه العملية و لابد من نيل موافقة مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة على عودتهم. وأشارت أوساط إسرائيلية إلى أن الجهة التي قامت بترتيب الرحلة هي (سفارة الفاتيكان في القدس)، وفي كل الأحوال لا يمكن قراءة هذه الخطوة بعيداً عما يخطط للسودان[٧١].

يأتي التوجه الإسرائيلي هذا،في إطار هدف استراتيجي ثابت قائم على إضعاف تماسك أو تفتيت دول الطوق العربي و الإسلامي المحيط بها- ولم يستثنَ منه حتى الدول التي تربطها علاقات واتفاقات جيدة معها- على أساس طائفي شعوبي قبلي عشائري، لضمان سلامة وجودها المصطنع. وفي هذا السياق يمكن أن نفهم الدور الكبير الذي مارسته المنظمات الصهيونيةوا إسرائيل في توجيه الر أي العام الغربي تجاه تأييد إصدار هذه المذكرة بدافع إضعاف تماسك أو تفتيت السودان. وصار جلياً أن ما

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تستهدفه واشنطن من هذا الانقلاب الجيوسياسيي الأمريكي النوعي في القارة الإفريقية هو تعزيز دور إسرائيل هناك على حساب مصر التي ستكون أمام واقع نشوء دولة مجاورة، وربما متحالفة مع أثيوبيا وتشاد، على مقربة من حدودها وحدود ليبيا، وفي هذا الإطار أكد مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السابق ومستشار الرئيس السوداني بأن واشنطن تربط تطبيع العلاقات مع الخرطوم بأن "يكون النظام الحاكم فيها مواليا للولايات المتحدة، وأن تخضع ثروات البلاد لسيطرة الشركات الأمريكية، إضافة إلى الاعتراف بإسرائيل " (٧٢).

على مايبدو، تلاقت البرامج الأميركية مع مخططات بابوية طرحت في وقت سابق فكرة انفصال جنوب السودان، وجاء الموقف الأمريكي هذا في إطار موقف عالمي موحد كونته جماعات الضغط الدولية سواء كان اللوبي اليهودي أو اللوبي المسيحي المتطرف أو المحافظين الجدد أو اللوبي (الأفرو أمريكاني)و الذين تشاركوا في صياغة أهداف دينية تتمثل في دعم رؤية الاتجاهات اليمينية والأصولية المسيحية المتنفذة في الإدارة الأمريكية، فمنذ بداية تسعينات القرن العشرين، نشطت مجموعات يمينية أميركية، تتصدرها حالياً **(جويش وورلد سيرفز** Jewish World Serves التي تضم منظمات سيف دارفور **واينـاف** Enough **وهيومانتي يونايتد** Humanity United و "**جينوساید انترفنشن** Jinoseid Antervenchen)، إلى جانب مجلس الكنائس العالمي وعدد من مراكز الأبحاث، لمصلحة دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان،(٧٣).

و على الرغم من المظهر العلماني الذي يبدو عليه المجتمع الأمريكي، إلا أننا نجد أن الدين ما زال أحد القوى الأساسية المحركة له، خاصة في القضايا المتعلقة بالتماس مع العالمين العربي أو الإسلامي، وفي مقدمتها قضية جنوب السودان، إذ لايخفي زعماء تيار المحافظين الجدد المتدينين الأمريكان انتقاداتهم للإسلامو المسلمين، أمثال القس فرانكلين غراهام، الذي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خطط لإعادة بناء مئات الكنائس التي دمرت من جراء الحرب في جنوب السودان، وقال: "**هناك حرب مشتعلة ضد كنيسة المسيح في أفريقيا، وتلك المعركة يشنها [المسلمون] ضد المسيحيين في بلدان مثل إثيوبيا والسودان**"، وكذلك الاستجابة إلى دعوات مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس الإفريقي للتدخل في شؤون السودان لوضع حد لـ **(الاضطهاد الديني)** الذي عاناه سكان الجنوب-حسب زعمهم- ويفتح كل ذلك الباب أمام الحملات التبشيرية بعد أن أصبحت المسيحية ديانة منتشرة في الجنوب، كوسيلة أساسية في الدعوة إلى الانفصال، فالرؤية الأميركية الأساسية لجنوب السودان تنبع من كونه كياناً أثنيا إفريقياً غير عربي وغير مسلم، بالمقارنة مع الشمال العربي المسلم.

بناءاً على هذه الرؤية الأساسية، فإن دولة الجنوب الجديدة بهويتها الإفريقية المسيحية، تمثل في نظر واشنطن قاعدة نموذجية لمحاربة مايسمى بـ (الإرهاب) في منطقة شرق إفريقيا. وبالامتداد المنطقي، ستكون الدولة الجديدة قاعدة لمنظمات التبشير المسيحي، يشمل نشاطها خططا لعمليات التنصير في أوساط الأقليات الإسلامية في بلدان إفريقيا الشرقية، وخاصة كينيا وأوغندا وتنزانيا. وبالطبع ستكون على رأس أجندة هذه الأنشطة، محاربة انتشار الإسلام داخل الجنوب السوداني نفسه. وهو ماأكده الرئيس البشير بقوله: "**إن مؤامرة الغرب على السودان قديمة جديدة لا تنتهي فصولها منذ غزو كتشنر للسودان بدعم من اليمين النصراني وقتل الخليفة عبدالله التعايشي في مصلاه**"[٧٤].

كما تعالت في الولايات المتحدة دعوات الحد من نشاط النظام الإسلامي السوداني وسلطته في الجنوب، على خلفية تطبيقه للشريعة الإسلامية، وما شكله هذا النظام من هاجس أمني مقلق لدى الإدارة الأمريكية التي اتهمته بوجود علاقات بينه وبعض الجماعات الإسلامية في العالم[٧٥]، عبر العمل على تفتيت السودان وتقسيمه إلى ثلاث دول على أساس ديني وعرقي يحقق

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مصالح الولايات المتحدة وحلفائها من جماعات الضغط المختلفة داخلها وخارجها إلى الحد الذي جعلها تعلن: "**القارة الأفريقية منطقة مصالح أمريكية.. واعتبار السودان أهم مفاتيح القارة الأفريقية بالنسبة لها**" (٧٦).

في ظل موقف الإدارة الأمريكية الجديدة من السودان الذي يعد أسوء من موقف الإدارة السابقة **لوجود التعاطف العرقي بين أركان إدارة الرئيس أوباما وبينه هو شخصيا** وبين السودانيين من أصل إفريقي، وهذه الإدارة هي التي اتهمت الرئيس البشير بالاضطهاد العرقي في السودان،و الرئيس أوباما نفسه كان قد دعا قبل انتخابه إلي فرض حظر جوي فوق دارفور، وأضاف الرئيس أوباما: "**إن السودان يعتبر من أولويات هذه الحكومة، خاصة في وقت [يستصرخ] العالم طلبا للسلام والعدالة،وإن تدهور الأوضاع الإنسانية هناك تجعل مهمتنا جميعا أكثر إلحاحا**"(٧٧). في هذا الإطار صرحت هيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة في ١٩ تشرين الأول ٢٠١٠ قائلة: "**إن إستراتيجية** بلدها حول السودان *تتمثل* في وضع حد *لنزاع* دارفور **وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وجرائم الحرب [والإبادة الجماعية] في ذلك الإقليم، وتنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي يؤدي إلى** سودان موحد وسلمي بعد عام **٢٠١١ أو إلي طريق ممهد نحو دولتين منفصلتين قابلتين للحياة في سلام مع بعضهما البعض، وان لا يوفر** السودان ملاذاً آمناً **للإرهابيين**"، وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قد وصفت السودان في أيلول ٢٠١٠- وقبل نحو مائة يوم فقط من الاستفتاء– بعبارة شهيرة بأنه (قنبلة موقوتة)، مما عكس المزاج القلق لدى الإدارة الأمريكية، والتي بدأت تعمل على تنسيق جهودها دولياًوا إقليمياً لتحقيق إستراتيجيتها في السودان، فنشطت دبلوماسيتها في أكثر من اتجاه، وفي مقدمتها التنسيق الأمريكي مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التخطيط للاستفتاء والتعامل مع نتائجه(٧٨).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

عقب على ذلك الجنرال سكوت كرايشن مبعوث الرئيس أوباما إلى السودان بقوله: "**إن إستراتيجيتنا تهدف إلى إعطاء شعب السودان، بلد يحكم بمسؤولية، وعدل وديمقراطية، بلد يعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه**"، وان على طرفي الحكم في السودان "**تقديم تنازلات للتوصل لتسوية نهائية بشان القضايا الصعبة المتبقية**"، وأضاف قائلاً: "**العالم أجمعه يراقب وسيحكم استناداً على نهج الأطراف في هذه المباحثات وكيفية التصرف خلال الأشهر القليلة المقبلة**"، وقال أيضاً في تصريحه هذا: إن "**الولايات المتحدة لديها التزام واضح ومصلحة واضحة لقيادة الجهود الدولية من أجل تحقيق السلام في السودان**"[٧٩].

على الرغم من التباين في وجهات النظر والمصالح الدولية والإقليمية والعربية في موضوع السودان، فإن الموقف الدولي بدا موحدا في رغبته للعمل كل ما من شأنه تفادي العودة إلى النزاع الدموي بين طرفي النزاع في السودان، وترى الولايات المتحدة أن عليها دورا يجب أن تلعبه مع الجماعة الدولية وعلى عدة جهات، من أجل دعم التعبير بحرية عن إرادة سكان جنوب السودان والقيام بما تستطيع من أجل منع العودة إلى تجدد المعارك بين الطرفين في الوقت نفسه، إذلايوجد على مستو ى الدول المؤثرة في المسرح السوداني كالولايات المتحدة التي يمكن أن تستخدم نفوذها لدى كلا الفريقين[٨٠]. وكانت قيادات في الحركة الشعبية لتحرير السودان قد اتهمت الحكومة السودانية بتهديد مناطق الجنوب، ودعا سلفاكير رئيس حكومة الجنوب إلى نشر قوات دولية أو افريقية بين الطرفين في المناطق الحدودية بين شطري البلاد،و هو أمر حظي على الفور بترحيب أمريكي[٨١]. جاءت هذه الإشارات وغيرها لتؤكد أن تدخل الولايات المتحدة في السودان استند إلى **أسباب بنيوية متعلقة بضعف تماسك مؤسسة الدولة** وضعف الاندماج الوطني والتداخل القبلي والديني وتنوعه، ومضت جاهدة تشجع الجنوبيين على الانفصال،و هو ماحمل حاج ماجد سوار

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مسئول التعبئة في حزب المؤتمر الوطني الحاكم على القول: "إن واشنطن ظلت تبعث بإشارات سالبة، الهدف منها تشجيع الحركة على الانفصال"[٨٢].

تسلّط الإستراتيجية الأمريكية أيضا الضوء على الحوافز الدبلوماسية التي تقدمها إدارتها للخرطوم، وتضفي طابعاً رسمياً عليها، فإذا التزمت حكومة الخرطوم بنتيجة الاستفتاء، سوف تبدأ الولايات المتحدة برفع القيود عن التجارة والاستثمارات غير النفطية. كما ترفع واشنطن العقوبات وتتوقف عن تصنيف السودان في خانة الدول الداعمة لـ (لإرهاب)، وتعمد إلى تطبيع علاقاتها معه وتدعم الجهود التي تبذلها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لشطب ديونه البالغة ٣٨ مليار دولار، بهدف أن يكون لتطبيع العلاقات مع واشنطن تأثير محفز للاعتدال لدى الخرطوم[٨٣].

للولايات المتحدة أهداف اقتصادية مهمة في عموم السودان، تتمثل في السيطرة على الاكتشافات النفطية الجديدة في الجنوب وحتى في شمال السودان وغربه، وتسعى في الوقت ذاته وفي إطار منافسة دولية، بذل محاولات جادة لإبعاد الشركات الصينية والهندية والماليزية عن منافستها، والمشروع الأمريكي هذا يندرج فيما يطلق عليه في الولايات المتحدة بـ **(يقظة أميركية مفاجئة)** على التمدد الصيني والدولي في أفريقيا، وضرورة التصدي لهذا التمدد بكل الوسائل المتاحة. وفي هذا السياق بدء تحرك كبريات شركات النفط الغربية كـ (شل وإيكسون وتوتال) للعودة إلى الساحة السودانية للحلول محل الشركات الصينية والهندية والماليزية[٨٤]، علما أن مناطق سودانية كاملة تسبح فوق بحيرات نفطية وغازية لم يتم استثمارها حتى الآن ويحتفظ جنوب السودان[٨٥] بأكبر احتياطيات غير مستغلة من النفط في إفريقيا تسعى الولايات المتحدة إلى إحكام السيطرة على تلك الموارد الهائلة دون منازع على الرغم من علمها أن الصين تركز هي الأخرى الكثير من جهودها هناك، إذ تبدو الصين اليوم أهم منازل للولايات المتحدة في القارة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الأفريقية بعد التراجع النسبي لنفوذ الدول الاستعمارية الأوروبية السابقة في أفريقيا (بريطانيا وفرنسا والبرتغال وأسبانيا وبدرجة أقل إيطاليا)، ولاسيما في منطقة التماس السودانية التشادية حيث يدور صراع غير معلن على نفط دارفور وتشاد– والى حد ما– نفط جنوب السودان، ولاشك أن الصينيين استفادوا وما زالوا يستفيدون من مشاعر الكراهية إزاء السياسة والإدارة الأميركية، والتي تنتشر بين شعوب المنطقة، والتي يغذيها ويزيد من حدتها الوجود العسكري الأمير كى المباشر وغير المباشر فى القارة الأفريقية[٨٦].

وكانت المعاهد الإستراتيجية الأمريكية البارزة كـ (بروكنغز والسلام)[٨٧] قد حذرت من أن التمدد الصينى فى السودان سيكون مدخلا لبقية دول حوض البحيرات قلب القارة الأفريقية ونقطة اهتمامها المستقبلية فيما يعرف بإستر اتيجية حرب المياه، وأن العمل على فصل الجنوب لن يعطل التمدد الصينى فحسب، بل سيحجم حكومة الخرطوم ودورها المستقبلى فى سياسات دول حوض النيل، علاوة على تثبيت الحق الأمريكى فى نفط السودان الذي وجدته الصين دون مشقة، وكانت الولايات المتحدة قد قادت عبر شركة النفط شيفرون أصعب مراحل الاستكشافات الأولية من خلال أقمار الاستشعار عن بعد، عندها لعبت الخرطوم لعبتها المطلوبة ونسجت تحالفات مع منافسي الولايات المتحدة وهم الصين وماليزيا وروسيا والهند واستدعتهم لاستغلال نفطها وفق نظرية (لا ضرر ولا ضرار) ففتح بذلك السودان بوابة أفريقيا السوداء أمام الصين، ماحرك مكامن الحقد الأمريكي أكثر فأكثر ضده، وكانت واشنطن مطمئنة إلى عدم قدرة الصينيين على استخراج النفط الذي اكتشفته وحفرت مكامنه شركاتها، إلا انه وعند نجاح الصينيين في ذلك ثارت ثائرتها وأمرت شركة النفط شيفرون بالانسحاب الكلي من السودان وضغطت على الشركة الكندية المتبقية لبيع حصتها ومغادرة السودان في أواسط ثمانينات القرن الماضي[٨٨].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تحددت الأهمية الإستراتيجية التي باتت تكتسبها القارة السمراء لدى المخططين الإستراتيجيين الصينيين، **أولاً: بوصفها معينا خصبا وبكرا لمصادر الطاقة والمواد الأولية، وثانياً**: باعتبارها سوقا شاسعة للصناعات **الصينية النشطة**، وتكريسا لهذه الرؤية الجديدة تغيرت السياسة العسكرية الأميركية في أفريقيا، فبعدما كانت الولايات المتحدة تكتفي بعلاقات تعاون عسكرية مع بعض البلدان **(الحليفة)** وتتحاشى أن يكون لها حضور عسكري مباشر مثلما تفعل الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة، صارت تسعى لتحصيل قواعد واكتساب مواقع نفوذ لها، وشكلت للمرة الأولى في تاريخها العسكري **(الأفريكيوم Africacom)** كقيادة عسكرية خاصة بالقارة الأفريقية، وفقا لـ **(مشروع القرن الإفريقي الكبير)** الأمريكي الذي اتضحت ملامحه بداية عام ١٩٩٨ فالمستهدف هو خلق منطقة نفوذ أمريكية كبري تصبح نقطة انطلاق إستراتيجية جديدة للوجود الأمريكي في ظل مكانة المنطقة الجيو – سياسية، والاقتصادية بعد ظهور احتياطي بترولي وفير ومعادن صناعية هامة.

وظهرت ملامح هذه الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد الرئيس كلينتون عندما صرح أثناء زيارته لغانا خلال الفترة من ٢٣ آذار ١٩٩٨ إلى ٢ نيسان ١٩٩٨ قائلاً: "**لقد آن الأوان لأن يضع الأمريكيون أفريقيا الجديدة على قائمة خريطتهم** "، وأكدها كثافة الزيارات التي قام بها مسئولون أمريكيون رفيعو المستوى إلى أفريقيا مثل زيارة أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في أيلول ١٩٩٧ وزيارتها في تشرين الأول ١٩٩٩، ثم جولة كلينتون في آذار ١٩٩٨. وتبلور هذا الاهتمام عام ٢٠٠١ في صورة مشروعات فعلية عندما طرح المسئولون الأمريكيون مبادرة أُطلق عليها **(مشروع مبادرة مواجهة الأزمات الأفريقية)**، تتلخص في عقد صفقات عسكرية أمريكية خاصة مع تلك الدول، وتكوين وحدات عسكرية وطنية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بأعداد ضخمة تُقدر بـ ١٢ ألف جندي تحت عنوان مجال حفظ السلام في المناطق المتأزمة[٨٩].

غير أن بعض الدول الأوروبية لا تتفق مع الرؤية الأميركية السابقة حول المخاطر المحدقة في أفريقيا، وترى فيها مبالغة وتضخيما للأخطار بغية التمهيد لوضع القدم في المنطقة وإزاحة النفوذ العسكري لمنافسيها الأوروبيين من القارة، ووفقاً لآراء الدبلوماسيين والمحللين السياسيين فإن "**صراعا فرنسيا - أمريكيا، ضمن الصراع (الفرانكوفوني- الأنجلو سكسوني)، يدور في غرب إفريقي، حيث تسعى واشنطن إلى انتزاع السيطرة على المنطقة من فرنسا ضمن خطتها لتحويل هذه المنطقة إلى ساحة نفوذ إستراتيجية للولايات المتحدة، ولاسيما** أنها توفر للغرب **٢٢%** من النفط". وفي إطار هذا الصراع "**يضغط كل منهما على الخرطوم لحماية مصالحه في أفريقيا**"، ولا يظهر هذا الصراع علنا، لأن باريس وواشنطن لديهما مصالح مشتركة في السودان ودول افريقية أخرى[٩٠].

وهناك تفسير آخر **يركز على استجلاء المصالح الاقتصادية** من وراء هذه المبادرة، فضمان الاستقرار السياسي للولايات المتحدة وتأمين الصلابة لاقتصادها يحتاجان إلى حماية إمداداتها النفطية الآتية من أفريقيا. ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن ١٥% من واردات الولايات المتحدة من النفط تأتي من القارة الأفريقية، ويرجح الخبراء أن يرتفع الاعتماد على النفط الأفريقي إلى ٢٥% في العقد المقبل- وبطبيعة الحال نفط جنوب السودان من بينها- أي ضعف النسبة الحالية، بالإضافة للإمكانات التي ستفتح في وجه منتجاتها للوصول إلى الأسواق الأفريقية التي ظلت حكرا على الأوروبيين والصينيين[٩١]. والجدير بالذكر أن ٨٧% من المبادلات التجارية الأميركية الأفريقية متكونة من النفط ومشتقاته، مع الإشارة إلى أن نقل النفط والغاز من الواجهة الأطلسية لأفريقيا إلى السواحل الشرقية الأميركية أقل

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كلفة من نقله من الشرق الأوسط وأبعد عن خطر النزاعات التي تهز تلك المنطقة باستمرار[٩٢].

وكانت **الولايات المتحدة** *تتجه نحو ربط نفط السودان بالنفط الموجود* **في غرب أفريقيا** في تشاد و أنغولا و خليج غينيا، لتكون بذلك شبكة نفطية ضخمة تصل إلى المحيط الأطلسي، حيث يضخ مباشرة إلى الولايات المتحدة، مما يعد بديلاً مناسباً لنفط الشرق الأوسط و يجنبها خطر الاعتماد الكبير عليه، وبما يحتويه من مشكلات سياسية وعسكرية وبيئية أصولية إسلامية تعتبرها الولايات المتحدةخطر اً على مصالحها هناك، وكشفت وسائل الإعلام الغربية عن خطط لحكومة جنوب السودان لإنشاء خط سكة حديد يصل بين عاصمة الجنوب جوبا وميناء مومباسا الكيني يتم انجازه خلال عامين[٩٣]، في وقت تسعى فيه واشنطن إلى الاعتماد على نفط غرب إفريقيا والسودان بديلا عن نفط الخليج العربي. وأن هناك مطالب أمريكية واضحة بالمشاركة "**في مشاريع نفط السودان، وتسعى للحصول على نسب منه، ومنافسة الشركات الصينية وغيرها من الشركات العالمية، وبخاصة** في الجنوب و دارفور"[٩٤].

ولاشك في أن أكبر التحديات التي يواجهها مستقبل العلاقات العربية الأفريقية تتعلق باستغلال مياه النيل للضغط على مصر كبرى الدول العربية، وتحقيق انفصال جنوب السودان يصب في محاولة ابتزازها في لقمة عيشها وفي شربة مائها. فكلما ضعفت العلاقات العربية الأفريقية أو تراجعت، يشتد الضغط الابتزازي، وعلى العكس من ذلك كلما قويت وتعززت وتكاملت تتراجع الضغوط وتنحسر[٩٥].

الخاتمة

في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ جرى الاستفتاء على انفصال جنوب السودان، وجاءت النتائج وكما كان متوقعا لها، سرعان ماحظيت باعتراف

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإدارة الأمريكية وحلفاؤها والدول الإقليمية والعربية، وحتى الدول المعارضة إلى حد ما للسياسة الأمر يكية المعاصرة في العالم كروسيا والصين، والذين سارعوا إلى إعلان ترحيبهم الحار بنتائجه وكانت الحكومة السودانية وقادتها أول المهنئين والمؤيدين للاستفتاء والإعلان عن ولادة دولة جنوب السودان في ٩ تموز ٢٠١١.

ترسخ لدى الولايات المتحدة بروزها كقوى عظمى وحيدة في العالم يحتم عليها تطبيق ماأطلقت عليها بـ (إستراتيجية شاملة عالمية)، حتمت إنهاء الصراع بين شمال السودان وجنوبه وفق اطر واليات مختلفة ومتعاقبة. وجاء تعيين السناتور جون دانفورث في ٦ أيلول ٢٠٠١ مبعوثاً رئاسياً للرئيس الأمريكي في السودان بمثابة الإعلان عن انتقال الإدارة الأمريكية من سياسة المواجهة ومحاولة إسقاط النظام السوداني، إلى سياسة جديدة، تعتمد على الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح (بالعصا الغليظة) إذا لزم الأمر، مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكية إلى فكرة (دولة واحدة ونظامان)، أي شكل من أشكال الكونفدرالية.

أخرج اتفاق مشاكوس (٢٠ حزيران ٢٠٠٢)، وقانون سلام السودان الأمريكي (٩ كانون الثاني ٢٠٠٥) الأزمة السودانية إلى أطر جديدة للتفاعل، وحولها من شأن داخلي أو إقليمي إلى جزء مهم من السياسة الدولية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.و أصبحت خاضعة لتفاعلات قوى الضغط وجماعات المصالح داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كما لو كانت شأناً داخلياً أمريكياً، وتحولت إلى قضية تشغل الرأي العام لدى قطاعات واسعة من اليمين المسيحي وجماعات الملونين التي تدافع عن حقوق السود في داخل الولايات المتحدة ذاتها، ويقف في مقدمتها اللوبي (الإسرائيلي) واللوبي الأفريقي، ومراكز الأبحاث، والأطراف الفاعلة في مركز القرار الأمريكي (البيت الأبيض والكونكرس وما يتبعهما من إدارات فاعلة). كما حقق انفصال جنوب السودان ماخططت له مجالس الكنائس العالمية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والأفريقية والتي التقت مساعيها مع مساعي مايسمى بـ (المحافظين الجدد) الذين تحكموا في الإدارات الأمريكية المختلفة. وكان لصراع المصالح الدولية على نفط القارة الأفريقية بعامة، والنفط الكامن في الأراضي السودانية بخاصة، أثره على قضايا السودان المختلفة، ومنها قضية انفصال جنوب السودان، والذي كانت الولايات المتحدة طرفاً فاعلاً فيه، ولاسيما فيما عرف بالمشروع الأمريكي في القارة الأفريقية.

تتبع البحث ملامح المواقف والدوافع الأمريكية الكامنة وراء الانفصال، وما حققه للإدارة الأمريكية وفي مقدمتها الرئيس أوباما، من نتائج جاءت متوافقة مع ماكانوا يخططون له وسعوا لتحقيقه في السودان، كما أنهت نتائجه مسعى الإدارات الأمريكية السابقة لاحتواء مشكلة الجنوب المزمنة التي امتدت منذ عام ١٩٥٦ ولغاية عام ٢٠١١، في ظل موقف إدارة أمريكية متعاطف مع الجنوبيين، لوجود التعاطف العرقي بين أركان إدارة الرئيس أوباما وبينه هو شخصيا وبين السودانيين من أصل إفريقي، وهذه الإدارة هي التي اعتبرت السودان من أولوياتها في وقت [يستصرخ] العالم طلبا للسلام والعدالة.

توضحت من خلال البحث، ابرز واهم الأسباب الداخلية والخارجية الكامنة وراء موافقة الحكومة السودانية على إجراء الاستفتاء، وعلى قبول نتائجه في انفصالجنوب السودان، وإعلان استقلاله والاعتراف المباشر بالحكم الجديد القائم في جنوب السودان، وكان في مقدمتها الضغط الأمريكي والغربي الفاعل والواضح عن طريق التعامل المزدوج وغير النزيه مع طرفي النزاع، ففي الوقت الذي كانت تضغط فيه على الحكومة السودانية لتقدم التنازلات تلو التنازلات، كانت تقدم أقصى الدعم اللوجستي والمعنوي لقادة الجنوب، مع المزيد من المواقف الدولية الداعمة داخل وخارج أروقة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه أنهى انفصال جنوب السودان كل الجهود والتضحيات السودانية وإجراءات حكوماته المتعاقبة لاحتواء الأزمة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وإيقاف نزيف الدم فيه، والذي كانت مسؤولاً عن استمراره وبقاءه– والى حد– كبير الولايات المتحدة وحلفائها ودول الجوار الإقليمي، فضلاً عن طرفي النزاع.

والتساؤل المطروح ألان مدى قدرة الكيان الجديد على العيش، وهل سيحقق الانفصال الأهداف المتوخاة، وما تأثير ذلك على السودان أولاً، وعلى الدول العربية ولاسيما مصر ثانياً وإفريقيا ثالثاً. وهل سيفي الغرب بالتزاماته، وينفذ إغراءاته للحكومة السودانية، أم سينكل بها ويتخلى عنها بعد أن تتحقق أهدافه كاملة من قيام دولة جنوب السودان.

The secession of southern Sudan: Features of the American position and justifications

Assistant Professor Dr. Thaker. M. Abdullah
Dept. Of History-College of Arts \ University of Mosul

Abstract:

The problem of the south of the most dangerous and the longer the problems racial (ethnic) and conflict, regional identities, which the African continent, and the administrations of U.S. Successive power inside the White House positions and views of different and diverse, not even the leaders decided the current U.S. administration (the administration of President Obama (٢٠٠٩ ٢٠١٢) to develop the end of it by supporting the referendum of Southern Sudan, which was conducted on January ٩, ٢٠١١ and its consequences, and was all the evidence pointing toward the south to secede with the support and the assignment by the United States of America, which is trying this research followed by the illustration across the entrance to a historic, three main areas:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- Explain the first axis (**the United States and the Machakos`s Agreement and the Peace law of Sudan**) backgrounds American interest in the problem, attitudes and solutions provided by or supported by successive U.S. administrations, and was the most important agreement Machakos and the American Peace law of Sudan declared in ٢٠٠٢, which gave the right to self-determination for the south, which was approved by the government Sudanese.
- the second axis declared (**the relationship between the ruling partners in Sudan and the U.S. position**) kinds of the evolving relationship between the ruling partners in Sudan after the war ended after the signing of the peace agreement between them in the year ٢٠٠٥ and the U.S. position from him.
- the last theme Explained: (**justification for the U.S. position on the separation of the south**) features of the U.S. position and rationale in providing maximum support for the secession of southern Sudan.

- الملاحق

خارطة رقم (١)

خارطتان اداريتان للسودان

قبل استقلال جنوبه وبعده

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

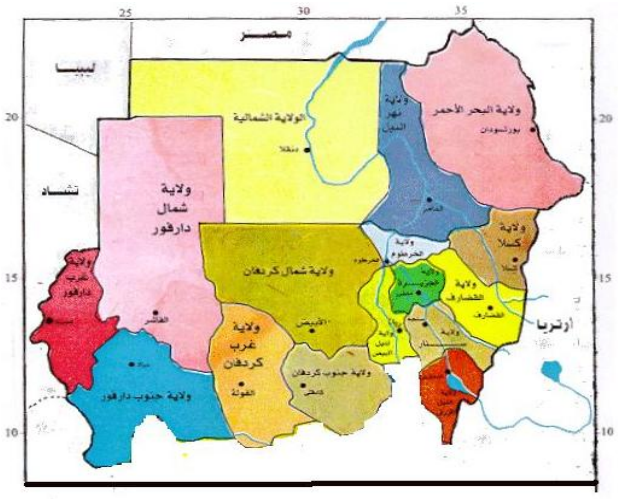

خارطة رقم **(٢)**

خارطتان لدولة جنوب السودان

(إقليم جنوب السودان سابقاً)

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الهوامش والمصادر

(١) تعادل مساحته ثلاثة مرات مساحة ألمانيا وإيطاليا وإنكلترا مجتمعة، وما يقارب مساحة أوربا الغربية كلها.

(٢) شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، القاهرة، **١٩٦٩**، ص ص **٢٧**- **٢٨**؛ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، بيروت، **١٩٨٨**، ص ص **٤٥**- **٥٥**.

(٣) هي: إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، والكونغو، وأفريقيا الوسطى.

(٤) الشاطر بصيلي عبدالجليل، تاريخ وحضارة السودان الشرقي والأوسط، القاهرة، **١٩٧٢**، ص **٨**- وما بعدها؛ مدثر عبدالرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، بيروت، **٩٧١**، ص ص **١٤**- **١٨**؛ محمد عناد مراد، "الجمهورية السودانية الديمقراطية بين الوحدة والتجزئة والعوامل المؤثرة"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، السنة **٦**، العددان **١٨**- **١٩**، **٢٠٠٣**. ص ص **٢٥** وما بعدها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٥) عزيز محمد حبيب، السودان دراسات طبيعية واقتصادية، ج١،القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ٧- ١١؛ كمال دسوقي، دراسات في المجتمع السوداني، الخرطوم، ١٩٧٣، ص ص ٣٩٠- ٥٠؛ صلاح الدين الشامي، السودان دراسة جغرافية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ٣٥ وما بعدها.

(٦) ترتب على هذا القانون إجراءات عديدة كان أهمها نقل الموظفين الشماليين الذين يعملون بالجنوب إلى الشمال وسحب رخص التجار الشماليين ومنع ارتداء الزي العربي الإسلامي والتسمي بالأسماء العربية وإغلاق المحاكم الشرعية ومنع التدريس باللغة العربية في المدارس الجنوبية واعتماد اللغة الانكليزية اللغة الأساسية فيه. مدثر عبدالرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، بيروت، ١٩٧١، ص ص ١٤- ٣٦؛ ابيل اليرـ، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، لندن، ١٩٩٢، ص ص ١٠- ١٨؛ محمد سليمان، "الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان"، مجلة الطليعة (القاهرة)، العدد ٩، السنة ١، أيلول ١٩٧٠، ص ص ٢١ وما بعدها؛ عبدالغفار محمد احمد، "السودان وديناميكية التنوع، محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربي أفريقي"، مجلة المستقبل العربي (بيروت)، العدد ٨٣، السنة ٨، كانون الثاني ١٩٨٦، ص ص ٩٣ - ١٢٣.

(٧) واجه السودان تمرداً مسلحاً في جنوبه، بدأت المرحلة الأولى بتمرد الفرقة الجنوبية في الجيش السوداني عام ١٩٥٥ وانتهت بتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ بين الرئيس جعفر نميري وقوى التمرد، والتي منحت بموجبه الحكم الذاتي للجنوبيين. وفي عام ١٩٨٣ بدأت المرحلة الثانية من التمرد على اثر إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول ١٩٨٣ وإعادة تقسيم ولايات الجنوب، اندلع على أثرها تمرد مسلح دام أكثر من عشرين عاماً أنهى بعقد اتفاق السلام في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥. بين الرئيس عمر حسن البشير والدكتور جون قرنق .للتفاصيل ينظر: عبداللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان،رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ٣٦ - ٥٩؛ بونا مالوال: السودان: رابطة بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية، وزارة الثقافة والإعلام– الخرطوم (بدون تاريخ)؛ منصور خالد: جنوب السودان في المخيلة العربية– دار تراث للنشر– بيروت ٢٠٠٠؛ ذاكر محي الدين عبدالله، "الابراغماتية الأمريكية: قراءة في خلفيات صدور قانون سلام السودان"، آداب الرافدين، العدد ٥١،كلية الآداب، جامعة الموصل، أيلول ٢٠٠٨. ص ص ١١٥- ١٤٤.

(٨) اليرـ، المصدر السابق، ص ص ١٠- ١٤؛ عوني فرسخ، "الأقليات في الوطن العربي تراكمات الماضي وتحديات الحاضر واحتمالات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٩، السنة ١١، كانون الثاني ١٩٨٩، ص ٣٦-٥٩؛ فرنسيس دينق. دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطني

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

في السودان: الخرطوم (١٩٧٣) ترجمة: محمد على جادين– الناشر: مركز الدراسات السودانية، القاهرة (١٩٩٩)، صفحات عديدة.

(٩) هناك دراسات عديدة حول هذا الموضوع؛ منها ماكتبه رامزي كلارك (وآخرون)، الإمبراطورية الأمريكية (صفحات من الماضي والحاضر)، مكتبة الشروق، القاهرة– ٢٠٠١؛ نعوم تشومسكي الهيمنة أم البقاء، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت– ٢٠٠٤؛ صفحات متعددة. وينظر: المقال المنشور في مجلة الدبلوماسية الأمريكية؛

American Diplomacy, inside Sudan, Revolution in Zanzibar, vol,v١١, No,١, ٢٠٠٢, www. Ciaonet, org .

(١٠) هي منظمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، التي تعرف اختصارا (الإيجاد) وتظم دولا أفريقية هي كينيا أوغندا وإريتريا وأثيوبيا والصومال وجيبوتي، بدأت هذه المنظمة بدعوة طرفي النزاع لعقد أول لقاء بينهما في آذار ١٩٩٤، وتبعها جولة أخرى في مايس ١٩٩٤ في نيروبي تقرر بموجبها بما عرف بـ (إعلان المبادئ من اجل حل النزاع)، واهم مانص عليه هذا الإعلان، أن يقوم في السودان نظام ديمقراطي يتيح حرية الاعتقاد والدين وفصل الدين عن الدولة والاعتراف بالتعدد العرقي والاثني والثقافي والديني، مع التأكيد على وحدة السودان في إطار الدولة الفدرالية. أيمن السيد عبدالوهاب، "الأزمة السودانية المحددات والقيود"، مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨. ص ص١٩٧- ٢٠٠؛ محمد عناد مراد، "الجمهورية السودانية الديمقراطية بين الوحدة والتجزئة والعوامل المؤثرة"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، السنة ٦، العددان ١٨-١٩، ٢٠٠٣. ص ص ٢٥ وما بعدها؛ إجلال رأفت (وآخرون)، السودان على مفترق طرق: بعد الحرب.. قل السلام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ص ٢٣- ٣٠.

(١١) جاء تقرير السناتور دانفورث متوازناً وحظي برضاء الحكومة والقوى السياسية الشمالية السودانية، وكانت هناك بعض التحفظات الجنوبية على التقرير، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير، الذي لم يحبذه السيناتور دانفورث بشكل واضح، إذ أوضح ميله إلى الحفاظ على وحدة السودان، مع إعطاء الضمانات الكافية للجنوبيين لممارسة حقوقهم القانونية والدينية والحصول على حصتهم العادلة في السلطة والثروة. حسن أبو طالب، "السودان والتحول من الصراع إلى السلام". مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام،على الرابط التالي: **www. Acpss. Ahram. Org .eg**

(١٢) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية **(center for strategic and international studies) (csis)** الذي تأسس عام ١٩٦٢، و هو احد أهم المراكز البحثية الأمريكية المؤثرة على صانع القرار الأمريكي ولاسيما في مايخص القضايا العربية المعاصرة، للتفاصيل ينظر: موقعها في شبكة المعلوماتية على الرابط التالي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

www.csis.org؛ US policy to End Sudan War, Report of CSIS taskforce on US- Sudan policy - Feb ٢٠٠١ cochairs: Francis Deng - S. Morrison ؛ هشام سلام، "مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية"، تقرير واشنطن، العدد ١٦، ٢٣ تموز ٢٠٠٥، في موقعه في شبكة المعلوماتية على الرابط التالي: www.Taqrir.org

(١٣) يمكن مراجعة النصوص الإنجليزية الرسمية للبرتوكولات بموقع منظمة الإيجاد على الرابط التالي:

http://www.igad.org/

(١٤) للتفاصيل عن تقرير السناتور جون دانفورت مبعوث الرئاسة الأمريكي ينظر: موقع الحكومة الأمريكية الرسمي على الرابط التالي: http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/٢٠٠١؛ للتفاصيل عن الموقف الأمريكي: ينظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الربط التالي: www.usinfo.state.gor

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) كانت الإدارة الأمريكية قد وضعت الخطوط الأولى لهذا القانون في الكونكرس في أواخر عهد إدارة الرئيس كلينتون في تشرين ثاني ١٩٩٩. إلا انه عاد إلى الأضواء مرة أخرى وبكل قوة في آذار ٢٠٠١ ولعل ما عجل إصدار هذا القانون تداعيات أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ولاسيما وأن السودان كان آنذاك ضمن قائمة الدول (الداعمة للإرهاب) الأمريكية. مجموعة باحثين، ندوة مستقبل السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١١٦ وما بعدها؛ رسلان، أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية ٠، المصدر السابق؛ أبو شبانه، المصدر السابق، ص ١٨٩ وما بعدها؛ محمد السمّاك، مقدمات انفصال جنوب السودان، مقال منشور في صحيفة المستقبل اللبنانية، النسخة الالكترونية على الرابط التالي: www.almustaqbal.com/defa

(١٧) أودعت الصيغة النهائية للقانون في يوم ٧ تشرين أول ٢٠٠٢ في مجلس النواب الأمريكي وأجيز في مجلس الشيوخ في ١٠ تشرين أول ٢٠٠٢. جاء في ديباجة القانون المكون من أحد عشر بابا، إن الهدف الأساسي المعلن من القانون هو "تسهيل جهود الإغاثة والحل الشامل لمشكلة الحرب في جنوب السودان"؛ حدد الباب الأول منه تسمية القانون بـ (قانون سلام السودان)؛ وحدد الباب الثاني في الفقرة الثانية منه، "إن عملية السلام فعالة قابلة للتطبيق وشاملة برعاية دولية محمية من المناورات والتلاعب تمثل أحسن فرصة لإحراز سلام دائم" مع التأكيد على قيادة الولايات المتحدة لهذه الجهود. وعدها القانون

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

"أمرا بالغ الأهمية". انظر نص القانون باللغة الإنكليزية على موقع البيت الأبيض على الرابط التالي، www.whitehouse.gov/news؛ للتفاصيل ينظر: عبدالله، المصدر السابق. ص ص ١١٥- ١٤٤.

(١٨) مارست الإدارة الأمريكية سلسلة ضغوطات، منها قرار وزارة الخزانة الأمريكية بتجميد أرصدة عدد من الشركات السودانية الموجودة في الولايات المتحدة . وتجديد العمل بقانون يفرض العقوبات الاقتصادية على السودان ومنذ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٧، بحجة استمرار الحكومة السودانية في سياستها التي تسمح لمجموعات "إرهابية" محددة ممارسة نشاطاتها بحرية. السيد احمد، "قراءة وملاحظات في قانون سلام السودان"، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١٧ تشرين أول ٢٠٠٤، www.asharg alawsat.com ؛ نص قانون سلام السودان، المصدر نفسه.

(١٩) حدد القانون في الباب السادس المعنون (الدعم لعملية سلام مسنودة دوليا)، طبيعة العقوبات التي ستفرض على طرفي النزاع في حالة عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق السلام ومع ذلك لم يغفل القانون الإشارة إلى ضرورة توفير حشد دولي لتحقيق السلام وتنفيذ القانون، ففي الباب السابع المعنون (الضغط الدولي على طرفي النزاع)، حدد طبيعة هذه الضغوط التي يقع العبء الأكبر منها على الأمم المتحدة والقنوات التابعة لها،كما لم يغفل القانون أيضا في الأبواب (٨-٩- ١٠) الإشارة إلى جهود الإغاثة في المناطق الجنوبية. للتفاصيل ينظر: نص قانون سلام السودان، المصدر نفسه.

(٢٠) قامت في السودان حملة إعلامية ودبلوماسية واسعة استنكارا للقانون وأدى ذلك إلى استدعاء واشنطن لسفيرها (جيت مليفتون) في الخرطوم للاستفسار حول ردود الأفعال السودانية، كما استدعت القائم بالأعمال السودانية في واشنطن لتبين وجهة نظرها، وللتأكيد على أن القانون يهدف إلى إحلال السلام والتسريع في إنهاء الحرب الدائرة في الجنوب. ولا يعني صدور القانون العودة بالعلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها من التوتر والتأزم. هاني رسلان، "دوافع التدخل وكوابحه: الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة)، الأهرام، على الربط التالي: www.scpss , Ahram .org .

(٢١) أقدمت الإدارة الأمريكية في ١٦ تشرين أول ٢٠٠٤، على تعديل قانون (سلام السودان السابق). وذلك بإصدار قانون (سلام السودان الشامل) مع اندلا ع التمرد في إقليم دارفور في شباط– آذار ٢٠٠٣، واستمرار عمليات القتل والنزوح من الإقليم وتحميل الحكومة السودانية مسؤولية ذلك. جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠ كانون أول ٢٠٠٤، alawsat .com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

argwww.ash، للتفاصيل عن القانون. ينظر موقع التجمع الوطني الديمقراطي السوداني على الربط التالي: www . Ndasudan.org/News

(٢٢) تم الاتفاق على بقاء الجيش السوداني الوطني والجيش التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان منفصلين خلال الفترة الانتقالية، ويتم تكوين عدد من الوحدات المشتركة بينهما والتي تتألف بشكل متساو من الجيشين، وتنتشر هذه الوحدات بواقع **٢٤** ألفاً في جنوب السودان، **٦** آلاف بجبال النوبة، **٦** آلاف جنوب النيل الأزرق، **٣** آلاف بالخرطوم، والاتفاق على نظام مصرفي يحتوي على بنك مركزي بفرعين: أحدهما يتعامل وفق النظام العالمي التقليدي الربوي في الجنوب، والآخر يتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي في الشمال. وإصدار عملة جديدة موحدة، على أن يتم استمرار التعامل بالعملات الموجودة في الشمال والجنوب خلال الفترة الانتقالية. والتشريع في الولايات الجنوبية مصدره الاجتماع الشعبي وقيم وأعراف السودانيين بما في ذلك معتقداتهم الدينية، والتشريع خارج الولايات الجنوبية مصدره الشريعة والإجماع. للتفاصيل ينظر المواقع التالية. موقع جريدة الشرق الأوسط (اللندنية) Shargalawsat.com www؛ موقع الجزيرة نت www.aljaziera.net

(٢٣) صحيفة الرأي العام (الخرطوم)، **١٠** كانون ثاني **٢٠٠٥**. على الرابط التالي: www.rayaam.net

(٢٤) ولد د. جون قرنق عام **١٩٤٥**، وهو من قبائل دينكا الأفريقية الجنوبية السودانية، تلقى تدريباته العسكرية ودراسة الدكتوراه في الاقتصاد في الولايات المتحدة، التحق عام **١٩٦٢** إلى حركة الانيانيا المتمردة الجنوبية. وبعد عقد اتفاقية السلام في أديس أبابا عام **١٩٧٢** التحق بصفوف الجيش السوداني. وبعد اندلا ع التمرد عام **١٩٨٣** قاد مجموعة عسكرية والتحق بالتمرد، وأصبح فيما بعد من مؤسسي الحركة الشعبية لتحو ير السودان. تولى منصب النائب الأول للرئيس السوداني، اثر توقيع اتفاقية السلام في **٩** كانون الثاني **٢٠٠٥**. لقي مصرعه اثر سقوط طائرته في مطلع أب **٢٠٠٥**. الواثق كمير (تحرير): جون جرنق: رؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية في ضوء زيارته لجمهورية مصر العربية– المجموعة الاستشارية– القاهرة **١٩٩٨**؛ إنصات خاص بالباحث.

(٢٥) لم يستطيع معظم المحللين و الخبراء القطع بتحديد وجهة جون قرنق زعيم الحركة الشعبية، بصورة نهائية، وبطريقته المعروفة في المراوغة السياسية كان خطابه السياسي يتلون بمختلف الوان الطيف السياسي وفقاً للدائرة التي يتحدث إليها أو يتناقش معها، فتارة يطالب بما يسمى (السو دان الجديد) في إطار من الوحدة الإقليمية للبلاد، وأخرى يؤيد فيدرالية تضمن له هيمنته على الجنوب، وثالثة يدعم فكرة الكونفدرالية، ورابعة يتمسك بحق تقرير المصير وقبول نتيجته التي من الراجح أن تفضي إلى الانفصال. تقرير مجموعة الأزمات الدولية الصادر في **٩**

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أغسطس ٢٠٠٥م. على الرابط التالي: www.crisisgroup.org

(٢٦) خالد أبو أحمد، رهانات الحرب والسلام في السودان، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٥٧، ٢١ مايو ٢٠٠٣.

(٢٧) العباسي، المصدر السابق، ص ص ٣٠٦ - ٣٠٧؛ هانئ رسلان، "عملية سلام الجنوب.. مخاض صعب لتوازن حرج، سلسلة كراسات إستراتيجية"، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد ١٤٩، مارس ٢٠٠٥. على الرابط التالي: www. Acpss. Ahram. Org

(٢٨) منصور خالد: جنوب السودان في المخيلة العربية، الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار تراث للنشر، لندن، طبعة ٢٠٠٠، ص ١٥٩ و ١٦٠؛ هاني رسلان، "المسارات العامة للازمة السودانية وتداعياتها على مستقبل السودان"، شؤون عربية، القاهرة، تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٩. ص ٦٠ وما بعدها؛ موقع شبكة بي بي سي البريطانية على الرابط التالي: www.BBC. Arabic.com

(٢٩) وهو تحالف قوامه حزب الأمة والحزب الشيوعي السوداني والمؤتمر الشعبي إضافة إلى قوى أخرى. للتفاصيل ينظر: وزارة الخارجية السودانية، التقرير الإعلامي اليومي حول الأوضاع في دارفور في موقع سودان نيوز على الرابط التالي: www. Sudan Neus.com

(٣٠) ويرى البعض في المرشح الذي اختارته الحركة الشعبية لتحرير السودان للرئاسة هو انعكاس للامبالاتها. فبدلاً من تسمية قيادي حقيقي في الحزب يحظى بدعم كبير، رشحت سياسياً شمالياً غير معروف يدعى ياسر عرمان، فالمنطق السياسي واضح هنا، فبما أن الاستقلال ".. هو فعل إيمان في جوبا، لماذا يزعجون أنفسهم بانتخابات لن تدوم مفاعيلها أكثر من عشرة أشهر، في الوقت الذي ستولد فيه دولتهم الخاصة التي يتوقون إليها منذ وقت طويل؟، لهذا السبب، عقد سالفا كير، رئيس حكومة جنوب السودان شبه المستقلة، العزم على الاحتفاظ بمنصبه في حين أرسل ياسر عرمان لتمثيل الطموحات الرئاسية الشكلية.." للحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم. أبو أحمد، المصدر السابق؛ موقع وزارة الخارجية السودانية www. Sudanmfa.com

(٣١) تشير بعض المصادر إلى أن النائب الأول لرئيس الجمهورية لم يقم بزيارة أي من الولايات الشمالية عدا المناطق الثلاثة المشمولة باتفاقية نيفاشا، كما انه يقضي معظم وقته بجنوب السودان، ولم تبرز للحركة أي مساهمة جوهرية في القضايا الوطنية، الاقتصادية منها و الاجتماعية، عدا الجدل السياسي حول القوانين. مما يؤكد حقيقة إن الحركة الشعبية حسمت أمرها واختارت خيار الانفصال. صحيفة الصحافة (الخرطوم)، على الرابط التالي: www.alsahafa.info؛ فاروق جاتكوث، لماذا يرغب جنوبيو السودان في الانفصال؟، الجزيرة نت (المعرفة) ٥/ ١٢/ ٢٠١٠، على الرابط التالي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

http://www.aljazeera.net/NR/exeres

(٣٢) تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات كانت ترتكز على إجراء إحصاء سكاني في عموم البلاد شكل الإعداد له وتنفيذه نقطة خلاف كبيرة بين شريكي اتفاق السلام، لاعترضت الحركة الشعبية بقوة على نتائجه. وكانت الحركة قد عارضت إجراء الإحصاء في بداية الأمر ثم قبلت به على مضض، وكان للإحصاء السكاني أهمية كبرى للطرفين، ليس فقط في تحديد حجم الدوائر الجغرافية، وبالتالي نصيب أي جماعة في السلطة، بل كذلك نصيب الأقاليم في الثروة، فبحسب اتفاقية السلام فإن الجنوب يحصل على نصف عائدات النفط (نسبة لأن معظم حقول النفط توجد في الجنوب)، ولكن بعد نهاية الفترة الانتقالية المحددة بموجب اتفاق السلام، فإن نصيب كل إقليم من العائدات سيحدده عدد سكانه، وبحسب نتيجة الإحصاء فإن نصيب الجنوب سيهبط تلقائياً إلى الربع، وهو مايرفضه الجنوبيون، وأدى ذلك إلى دخول الطرفين في مفاوضات مكثفة برعاية الولايات المتحدة لتجاوز الخلافات حول الإحصاء والنتائج المترتبة عليه أعلنت نتائجه الرسمية في أيار ٢٠١٠ وكانت نتائج الإحصاء قدرت عدد سكان السودان بتسعة وثلاثين مليون مواطن، منهم سبعة ملايين ونصف في الجنوب مقابل ثمانية ملايين في دارفور. وقدر الإحصاء عدد الجنوبيين المقيمين في و لاية الخرطوم بربع مليون. موقع وزارة الخارجية السودانية

www Sudanmfa.com.

(٣٣) تبنت مجموعة الترويكا (بريطانيا– النرويج والولايات المتحدة) نفس الموقف الأمريكي وذلك في البيان المشترك الصادر من الخارجية الأمريكية من مكتب المتحدث الرسمي الذي أثني علي الشعب السوداني لانخراطه في عملية تصويت معقدة وطويلة الأمد، وبرروا قلقهم للأخطاء اللوجستية، كما أخذوا علما بالتقارير الأولية للمراقبين الدوليين التي تقول أن الانتخابات فشلت بالالتزام بالمعايير الدولية. نقلاً عن: خالد حسين، "الموقف الأمريكي من الانتخابات السودانية"، موقع إسلام أون لاين على الرابط التالي: www.islamonline.net/Arabic/inde

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) جادلت الحركة الشعبية بأن حق تقرير المصير الذي تم الاتفاق عليه في الجولة الأولى في ٢٠ حزيران ٢٠٠٢، ينطبق أيضاً على المناطق المهمشة في حين اقتصرت مبادرة الإيجاد تجاه عملية التسوية في السودان على قضية الجنوب فقط، وذلك بالاستناد إلى النص الوارد في مبادرة الإيجاد نفسها والذي يشير إلى حدود الجنوب باعتبارها الحدود المعروفة في ١ كانون الثاني ١٩٥٦، ولكن وفد الحكومة السودانية كان قد فوجئ في بداية الجولة الثانية من مفاوضات مشاكوس بأن سكرتارية الإيجاد قدمت أوراقا تحمل مطالب الحركة الشعبية لتحرير

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

السودان ببحث مستقبل المناطق الثلاث هذه. سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ص ٣٠٧-٣١٣؛ موقع شبكة بي بي سي البريطانية على الرابط التالي: www.BBC. Arabic.com

(٣٦) تتمتع المناطق الثلاث (أبيي، وجبال النوبا، والانقسنا في جنوب النيل الأزرق) بأهمية خاصة، إذ أنها تمثل خطا فاصلاً بين الشمال والجنوب يمتد من الغرب إلى الشرق، وهي لاتمثل فاصلاً جغرافيا، بل هي فاصل عرقي وبشرى. وتموج هذه المناطق بتركيبة أثنية واجتماعية وثقافية تختلف عما في الشمال وعما في الجنوب على حد سواء، لكن هذه المنطقة إجمالا ظلت على استعداد كامل للتعاطي الايجابي مع كل من الشمال والجنوب، في ظل الكثير من التراكمات السلبية الناتجة عن الأخطاء السياسية أدى إلى تحول هذه المناطق بمرور الوقت إلى منطقة معزولة، أصبحت تدريجيا منطقة عازلة، وانتهت لكي تصبح منطقة مواجهة سيكون لها ولاشك تأثيرها البالغ على مجمل مستقبل السودان. المجلة السودانية، على الرابط التالي:

www.sudanjournal.com

(٣٧) للتفاصيل: ينظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الربط التالي: www.usinfo.state.gor

(٣٨) أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي يوم ٤ آذار قرارا بحق الرئيس السوداني عمر البشير لمسؤوليته عن ارتكاب جريمتين من جرائم الحرب، وخمس جرائم ضد الإنسانية، بما ادعي على حكومته من استهداف للمدنيين في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ أثناء حملتها على جماعات المتمردين في منطقة دارفور الواقعة في غرب السودان. للتفاصيل ينظر: موقع المحكمة الدولية في لاهاي على الرابط التالي: www.icc-cpi.int

(٣٩) موقع المشاهد السياسي، السودان على كفّ عفريت، الأجندةالسرّيّة في محاكمة البشير" http://www.almushahidassiyasi.com/ar/٤/؛ موقع شبكة بي بي سي البريطانية على الرابط التالي: www.BBC.Arabic.com؛ سرحان العباسي، المصدر السابق، ٢١٣ وما بعدها.

(٤٠) محمد جمال عرفة– افتكار البنداري، "السودان.. أزمة الجنائية توحد الشماليين"، موقع إسلام أون لاين على الرابط التالي: http://www.islamonline.net/Arabic/index.shtml

(٤١) على الرغم من موافقة الحكومة السودانية على التفاوض مع بعض فصائل التمرد في إقليم دارفور. للتفاصيل ينظر: محمد أبو الفضل، "المعارضة الشمالية واتفاق السلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، نيسان ٢٠٠٥. نقلاً عن موقع المجلة على شبكة المعلومات (الانترنيت)،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

www.siyassa org.eg؛ ذاكر محي الدين عبدالله، "الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور، دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية"، آداب الرافدين، العدد ٦٠ كلية الآداب، جامعة الموصل، نيسان عام ٢٠١٢.

(٤٢) جاء ذلك في لقاء عقده في القاهرة بتاريخ ١٦ آب ٢٠٠٨. محمد جمال عرفة، "مصطفى عثمان: أمريكا وراء طلب اعتقال البشير.."، شبكة إسلام أون لاين على الرابط التالي:

www.islamonline.net/Arabic/ind

(٤٣) عبدالمنعم منصور علي الحر، أسباب تفاقم مشكلة الجنوب السوداني، موقع الحوار المتمدن على الرابط التالي :www.rezgar.com ؛ موقع شبكة بي بي سي البريطانية على الرابط التالي:

C. Arabic.comwww.BB

(٤٤) خالد: جنوب المصدر السابق،ص ص ٣٩٠ - ٤٥٠؛ المجلة السودانية، الموقع الإلكتروني على شبكة المعلوماتية، www.sudanjournal.com؛ أحمد إسماعيل، التباين الإثني والثقافي في السودان وإشكالية الوحدة،على الرابط:

http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=0&artid=0٠٧٦

(٤٥) US Department of state: The Outlook for peace in The Sudan: Report to the president of United states from John C. Danforthe, special Envoy for peace. April ٢ - ٢٠٠٢.

(٤٦) فاروق جاتكوث، لماذا يرغب جنوبيو السودان في الانفصال؟ الجزيرة نت (المعرفة) ٢٠١٠/١٢/٥، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC٥٧١٨٦٣-١B٣C-٤٢٨B-٩٠

(٤٧)يؤكد البعض أن جون قرنق ينتسب للمدرسة التي تؤيد السُّودان الموحد الذي تهيمن عليه القوى المتآلفة من الأفارقة. لكن الجنوبيين يعولون على التزاماته المكتوبة والشفهية لتقرير المصير، ويلزمونه بالتمسك بها موقف قرنق الحقيقي من نظامين في دولة واحدة أو الكونفدرالية فهو في نظر هؤلاء موقف تكتيكي يأتي على هامش مناوراته لغرض سودانه الجديد.

- P.A. Nyaba, the politics of liberation in south soudan - the fountain publishers Kampala ٢٠٠٠.

(٤٨) للتفاصيل ينظر الفقرات (١-٢-٧) والفقرات (٢-٢-٧) من قرارات المؤتمر المذكور على موقع الحركة الشعبية لتحرير السودان في شبكة المعلومات الدولية وكذلك موقع التجمع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الوطني الديمقراطي السوداني على الرابط التالي: asudan,org

www.Nd

(٤٩) هاني رسلان، "دوافع التدخل وكوابحه: الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة)، الأهرام، www.scpss.eg/, Ahram. ؛ حسن أبو طالب، "السودان والتحول من الصراع إلى السلام". مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، www. Acpss. Ahram. Org.eg

(٥٠) محمد علي صالح، "وثائق أمريكية عن جنوب السودان (١)"، صحيفة السوداني على الرابط التالي: www. AL- soudaney.com

(٥١) اختار الرئيس الأميركي يوم ١٨ آذار ٢٠٠٩ الميجر جنرال المتقاعد من سلاح الطيران سكوت غراتشيان مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة إلى السودان. والذي يعمل مستشاراً للرئيس في شؤون السياسة الخارجية، وله خبرة كبيرة بالمنطقة. ويتحدث اللغة السواحيلية، ونشأ وتربى في أفريقيا ابناً لأبوين من أعضاء البعثات التبشيرية .وسبق أن رافق غراتشيان أوباما في العام ٢٠٠٦، ووقتها كان أوباما عضوا في مجلس الشيوخ، عندما قام بجولة أفريقية شملت وقفات لزيارة معسكرات اللاجئين من دارفور في دولة تشاد المجاورة للسودان. "واشنطن تدرس الخيارات المتاحة مع انفصال جنوب السودان"، صحيفة الرياض اليومية الصادرة من مؤسسة اليمامة الصحفية،النسخة الالكترونية،على الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٣/٢٧/section.home.ht

(٥٢) إبراهيم عدلان، "كوماندور روجر ونتر (بريمر جنوب السودان) ودوره في رسم تمزيق السودان"، موقع سودان اون لاين على الرابط التالي:

http,www.sudaneseonline.com/en٢/publish/Latest-News-

(٥٣) تقوم بعثة الجنوب بمهام عملها طبقا للمادة رقم ٤٦ من الدستور المؤقت لجنوب السودان، والذي ينص على أن "حكومة جنوب السودان ستقيم وتحافظ على علاقات طيبة الحكومات الأجنبية، والمنظمات الغير حكومية الدولية، بما يفيد الطرفين في مجالات التجارة والاستثمار والثقافة والرياضة والقروض والمنح والائتمان، والمساعدات الفنية والشئون الأخرى المتعلقة بمجال تنمية التعاون. ويقع مقر بعثة حكومة جنوب السودان في قلب واشنطن، في منطقة ديبونت سيركل DuPont Circle، على بعد أقل من ٣٠ مترا فقط من مقر المكتب الثقافي المصري في واشنطن. صادق ناشر، "مخاطر انفصال جنوب السودان"، المؤتمر نت، الأربعاء ٣٠ ايلول ٢٠٠٩، على الرابط التالي:

www.almotamar.net/news/٧٦٨٣٣.htm

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٥٤) العباسي، المصدر السابق، ص ٣١٣ ومابعدها؛ هانئ رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان– جدلية المسار والتداعيات (٢-٣)، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد رقم ١٣٨، ابريل ٢٠٠٤، على الرابط التالي:
www. Acpss. Ahram. Org.eg

(٥٥) ليست هي المرة الأولى التي تفوز فيها شركة دين كورب بعقد من وزارة الخارجية الأمريكية للقيام بمهام في السودان، ففي مايو عام ٢٠٠٣ منحت عقد تقديم دعم لوجيستي لقوات منظمة الوحدة الأفريقية لحفظ السلام. وفي عام ٢٠٠١ وكلت الشركة بمهمة مساعدة وتسهيل إجراء مفاوضات دبلوماسية بين الجنوبيين وحكومة السودان. وتذكر الشركة أن أولوياتها في السودان تتمحور حول دعم الاستقرار هناك. وفي مقابلة مع وكالة رويترز الإخبارية أكد آل ريجني Al Rigney نائب رئيس شركة دين كورب لتنمية الأعمال الدولية أن حكومة الولايات المتحدة ترى أن من شأن وجود قوة عسكرية مؤهلة ومستقرة المساعدة على دعم الاستقرار. وطبقا لاتفاق السلام الذي وقع بين حكومة الخرطوم ومتمردي جنوب السودان لإنهاء أطول حرب أهلية في تاريخ أفريقيا، يكون هناك جيشان أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب. أحمد عمرا بي، انفصال جنوب السودان والأجندة الأميركية، موقع قناة العربية،العربية نت على الربط التالي: www.alarabiya.net؛ صحيفة الرأي العام،الخرطوم، على الرابط التالي:www.rayaam.net

(٥٦) محمود خليل، انفصال جنوب السودان هل بدأ تنفيذ مخطط تفتيت مصر؟، موقع محيط على الرابط التالي:http://www.moheet.com/home.html
/ http://www.aljazeera.net/NR/exeres

(٥٧) فيصل محمد صالح: الأبعاد المتعددة للصراع بين جنوب وشمال السودان، ورقة قدمت لمؤتمر "مستقبل السلام في السودان" الذي نظمه مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية مع مركز الدراسات السودانية، القاهرة، مايو ٢٠٠٤، على الرابط التالي: www. Acpss. Ahram. Org.eg

(٥٨) كانت التوجهات السياسية في السودان قد اتخذت منعطفاً جديداً بعد توقيع اتفاقية فرانكفورت عام ١٩٩٢م تلك الاتفاقية التي وقعها د. على الحاج نيابة عن حكومة السُّودان و د. لام أكول نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، في تأكيدها على تقرير المصير باعتباره حقاً للجنوبيين، وهو ماصرحت به الاتفاقات والتفاهمات اللاحقة، كميثاق الخرطوم واتفاقية الخرطوم للسلام واتفاقية فاشودة واتفاقية كوكا دام وإعلان اسمرا ونداء الوطن بجيبوتي وإعلان مبادرة الايغاد كلها الزمت القوى السياسية الجنوبية والشمالية بضمان تقرير المصير للجنوبيين. الطيب زين العابدين، مخاطر وتداعيات انفصال جنوب السودان، موقع سودانايل على الرابط التالي:
http://www.sudanile.com/index.php?option=com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٥٩) مصطلح يطلق في السودان على التجار وقصد به العرب والمسلمين من سكان شمال السودان.

(٦٠) قال كير، وهو يرفع إصبعه وعلامة الحبر عليه بعد ماشارك في الاستفتاء في ٩ كانون الثاني ٢٠١١ "أنها اللحظة التاريخية التي طالما انتظرها شعب جنوب السودان". وأضاف: "أقول للدكتور جون جرنق ولكل الذين قتلوا معه أن جهودهم لم تذهب سدى". صحيفة الرأي السودانية على الربط التالي:http://www.alraimedia.com/Alrai/l ؛ صحيفة السبيل الأردنية الأربعاء ، ١٢ كانون الثاني ٢٠١١، على الرابط التالي:

www.assabeel.net/studie

(٦١) حنان البدري، أمريكا تروج لتقسيم للسودان يتجاوز الجنوب، موقع دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر،على الرابط التالي:

http://www.alkhaleej.ae/portal/d٥٦٥٤٠٥١-b٠fe-٤ae٢-٩b٣٩-

(٦٢) صحيفة الرأي السودانية،النسخة الالكترونية على الرابط التالي: www.alraimedia.com/Alrai

(٦٣) سامي كليب (حوار)،ملامح الدور الأمريكي ودول الجوار، قناة الجزيرة، الجزيرة نت على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/٢٤٩C٧E٤٦-EB٢٤-٤١B٥-٨٥EA-

(٦٤) عرفة، "مصطفى عثمان، المصدر السابق؛ صحيفة أخبار اليوم (الخرطوم)، النسخة الالكترونية على الرابط التالي: http://www.akhbaralyom.net/narticle.php?lng=arabic

(٦٥) انظر: تصريحات السناتور كيري في موقع الحكومة الأمريكية الرسمي على الرابط التالي:

http://www.america.gov/st/texttrans- arabic/٢٠١١/January/٢٠١١

(٦٦) انظر: تصريحات الرئيس أوباما في موقع الحكومة الأمريكية الرسمي على الرابط التالي

http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/٢٠١١/January/٢٠١١٠١٠٩٠٨١

(٦٧) موقع شبكة العالم الإخبارية، على الرابط التالي: http://alalam.ir؛ تقرير واشنطن، "ملف علاقات أمريكا وجنوب السودان (١-٢) ١٥٠ يوماً وينفصل الجنوب"، العدد ٢٥٦، ١٠ آب ٢٠١٠ على الرابط التالي:

www.taqrir.org/index

(٦٨) إلا أنه بعد وصوله إلى البيت الأبيض، اكتشف عدم نجاعة هذه السياسة إذا أراد ضمان الحصول على مساعدة الحكومة السودانية للمضيّ باتجاه إنجاز استحقاق اتفاق السلام وحل مشكلة دارفور، التي تمثل الشق الثاني من اهتمامات جماعات الضغط الأميركية واليهودية الناشطة تجاه السودان. وعندما حاول أوباما اعتماد نهج أقل تشدداً تجاه الخرطوم، اصطدم بنفوذ جماعات الضغط

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وارتباطاتها الوثيقة بمسؤولين في الإدارة الأميركية، ماانعكس انقسامات حادة داخل فريق عمله المعني بالملف السوداني، ودفعه إلى اعتماد حل وسطي قائم على سياسة العصا والجزرة. للتفاصيل ينظر: " أميركا ترعى انفصال جنوب السودان وتنافس الصين على الثروات وإسرائيل توسع نفوذها في عدة مجالات مهمة"، منشور في جريدة القدس، على الرابط التالي http://www.alquds.com الطيب زين العابدين، تداعيات انفصال جنوب السودان، قناة الجزيرة، الجزيرة نت، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/N R/exeres

(٦٩) جمال عرفة، "اعتقال البشير.. كلمة السر لتفتيت السودان!"، موقع المسلم، على الرابط التالي:

http://almoslim.net/node/١٠٧٩٥ :؛ صحيفة أخبار اليوم،الجزائر،النسخة الالكترونية على الرابط التالي: http://akhbarelyoum-dz.com/ar/٢٠١٠-٠٢-١٩-٢١-٠٦

(٧٠) هانئ رسلان، "عملية سلام جنوب السودان .. مخاض صعب لتوازن حرج"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٤٩، مارس ٢٠٠٥. www. Acpss. Ahram. Org.eg؛ صحيفة الشرق الأوسط،على الرابط التالي:

www.alwasatnews.com/٢٦٨٣/news/read/؛ جمال عرفة "ماذا يريد الغرب مقابل تبرئة البشير؟" موقع إسلام أون لاين على الربط التالي:

http://www.islamonline.net/Arabic/indel

؛احمد إبراهيم أبو شوك، "الهوية السودانية بين رهان الوحدة وسيناريو الانفصال؟"، الجزيرة نت على الرابط التالي: www.aljazeera.net/NR/exeres:/

(٧١) إن أل "سي أي ايه" الأمريكي والـ "دجسي" الفرنسي و"الموساد" الإسرائيلي أقاموا مركزين رئيسيين لانطلاق مخططاتهم، الأول يعمل في تشاد والثاني في مركز التنسيق المشترك بين أجهزة المخابرات الثلاثة ومقره جيبوتي، وسيعمل الضباط الإسرائيليون والفرنسيون من مركز تشاد. وأفادت المعلومات أن جهاز الموساد الإسرائيلي يأتي في مقدمة أجهزة مخابرات دول عديدة متورطة في مخطط التقسيم. عبدالله علي إبراهيم، جنوب السودان والتطبيع مع إسرائيل، موقع سودانايل على الرابط التالي :

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=frontpa

(٧٢) خديجة صفوت، "وثائق :أميركا وإسرائيل وجنوب السودان.. عندما يتكاذب الغرب لتضليل الناس"،جريدة الجريدة،على الرابط التالي: www.aljaredah.com/paper.php?؛ القدس العربي، الجمعة، ٢١ تشرين الثاني ، ٢٠٠٨، النسخة الالكترونية على الرابط التالي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

http://alquds.co.uk/index.asp?co؛ رفعت سيد أحمد، الموساد يخترق السودان مهددا عروبته!!، موقع أسلام نيوز على الرابط التالي :

http://www.islamicnews.net/ViewStatic.asp?Job=AboutUs&TabIndex=٠

(٧٣) شهد الشريط الحدودي بين السودان وتشاد حركة مكثفة للموساد في إطار الدعم العسكري الذي تقدمه إسرائيل للقوات التشادية تحت غطاء العمل الطبي لإحدى المستشفيات. ودفعت بحوال ١٢ عسكري متقاعد إلى دولة إفريقيا الوسطى عن طريق تشاد ليقوموا بتدريبات عسكرية لجيشها. يأتي التحرك الصهيوني العسكري ليشير بوضوح إلى نية إسرائيل في تمديد رقعة نشاطها السري والعسكري في المنطقة عبر منافذ جديدة. عدنان أبو عامر، "مصلحة إسرائيل من انفصال جنوب السودان"، موقع الجزيرة نت (المعرفة) في ٢٠١١/١/٩، على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/١D٥٣٧٦D٦-٠F٥E

(٧٤) ومضى الرئيس السوداني قائلاً: ".. إن التحالف غير المبارك بين اليمين النصراني المتطرف والصهيونية العالمية هو الذي أجج الصراع في دارفور. وشدد أيضاً على أن اليمين النصراني المتطرف والصهيونية العالمية يساعدان حالياً على نقل أعداد من السودانيين الفارين من الصراع في دارفور إلى إسرائيل، مشيراً إلى أن ثلاثة آلاف شخص من سكان الإقليم تم تهجيرهم بالفعل إلى الدولة العبرية..". "البشير: إسرائيل ودول غربية تسلح ميليشيات دارفور"، موقع إسلام أون لاين على الرابط التالي:

www.islamonline.net/Arabic/index.shtml

؛ موقع وزارة الخارجية السودانية على الرابط التالي: wwwSudanmfa.com

(٧٥) يذكر أن الولايات المتحدة كانت قد أدرجت السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ عام ١٩٩٣ . عمر مصطفى شركيان، "آفاق الحل السِّياسي للمحتوى التاريخي بين حكَّام الخرطوم وأهل التخوم"، موقع سودانايل على الرابط التالي: http://www.sudanile.com/؛ مجموعة باحثين، ندوة مستقبل السودان، المصدر السابق، ص ص ٣٥٠ وما بعدها.

(٧٦) ينظر: النص الكامل لبيان أوباما باللغة الإنجليزية على موقع الحكومة الأمريكية الرسمي على الربط التالي:

http://www.america.gov/st/texttrans-english/٢٠٠٩/March

(٧٧) ظهرت في الحزب الديموقراطي مجموعة جديدة، هي مجموعة الديمقراطيين الجدد، وإدارة أوباما، والذين ساندوا ترشيح أوباما و أيدوه و أوصلوه إلى الحكم هم تلك المجموعة، التي وان رفضت استخدام الأساليب الحربية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، فإنها شديدة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التطرف في استخدام أساليب "القوة الناعمة" لتحقيق ذات الأهداف. والمتابع لكل التعيينات التي جرت في إدارة أوباما– خاصة في إدارة السياسات الخارجية– يصل إلى استنتاج بأن كل التعويل والمراهنة على إدارة باراك أوباما، لم يكن إلا وفق رؤية قديمة للحزب الديموقراطي، لم تعد قائمة الآن. طلعت رميح، "مأزق النظام الرسمي العربي أم مأزق البشير؟"، موقع المسلم على الرابط التالي:

http://www.almoslim.net/node/١٠٧٩٥٦

(٧٨) صحيفة القدس، www.alquds.com؛ صحيفة أخبار اليوم (الخرطوم)، *الثلاثاء* **٢٣** *نوفمبر– تشرين الثاني* **٢٠١٠**، النسخة الالكترونية على الرابط التالي:

www.akhbaralyom.net/nartic

(٧٩) جريدة (الزمان) الدولية – العدد **٣٧٠٩**– التاريخ **٣٠** أيلول **٢٠١٠**؛ مساعدات اقتصادية لدعم انفصال جنوب السودان، الموقع الرسمي للصحفي والإعلامي عمرو الليثي، على الرابط التالي:

www.amrellissy.com.

(٨٠) يتخوف مسؤولون وناشطون وخبراء دوليون كثر من أن السودان يتجه ربما نحو حرب شبيهة بالحرب الأهلية التي أسفرت عن مقتل حوالي مليوني سوداني منذ الخمسينات. بيد أن العودة إلى الحرب ليست محتملة، ولا محتومة. فلدى كل من الخرطوم وجوبا (عاصمة الجنوب) حوافز قوية لتفادي تلك النتيجة. في الواقع، لن تجني الدول التي تملك المصالح الأكبر في السودان، بغض النظر عما إذا كانت تميل إلى جوبا (مثل الولايات المتحدة) أو الخرطوم (مثل الصين ومصر)، الكثير بل على العكس ستخسر كثيراً إذا تجدّد النزاع. فمن شأن الحرب في السودان أن تورّط إدارة أوباما في أزمة دولية مكلفة أخرى–ومضرّة سياسياً– وتهدّد أمن الطاقة في الصين (**٧** في المائة من وارداتها النفطية من السودان). كما تسود أجواء من الالتباس في القاهرة في شأن التعاون بين البلدَين حول نهر النيل الذي يشكّل شريان الحياة في الاقتصاد المصري. من شأن الحرب أن تهدّد أيضاً الاستثمارات الكبرى في الأراضي السودانية التي تقوم بها شركات خليجية تعمل في قطاع الزراعة، وحكومات خليجية ترى في البلاد منطقة أساسية لإنتاج الحبوب. ملف علاقات أمريكا وجنوب السودان **(٢-٢)** دعم جيش الجنوب، تقرير واشنطن، العدد **٢٥٦**، **١٠** أغسطس **٢٠١٠** على الرابط التالي:

www.taqrir.org/index.cfm

(٨١) صحيفة السياسة اليمنية، على الرابط التالي:http://www.alsyasiah.net/index.php ، الصادق الفقيه، السودان.. صراع لا ينتهي أبدا ؟؟،، الجزيرة نت على الرابط التالي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

http://www.aljazeera.net/NR/exeres؛ محمد سيد رصاص، الديمقراطية والعلمانية في مصر والسودان، الحوار المتمدن – العدد: ١٧٢٠ - ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦، موقع الحوار المتمدن على الرابط التالي: www.rezgar.com

(٨٢) ناصر إسماعيل جربوع اليافاوي، انفصال جنوب السودان يعني قيام دولة إسرائيل الثانية– دراسة تحليلية (١)، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب– واتا، على الرابط التالي: /wata.cc/forums/index.php?s=٥٩d٥bc١٨٧ad٨١٤٣abc٠b٣٨٢ea٩٧٨٠c٨

(٨٣) قال باقان أموم أكيج الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان إنه حصل على تأكيدات من قبل الصين وروسيا بدعم جنوب السودان حال انفصاله عن الشمال عقب الاستفتاء المقرر مطلع العام المقبل، خلال اجتماعين عقدهما في نيويورك مع مندوبي البلدين لدى الأمم المتحدة. وأضاف أن جنوب السودان تعهد للصين برعاية مصالحها في الجنوب والحفاظ على استثماراتها في مقابل الدعم واحترام خيار الجنوب في الانفصال. وصرح سلفاكير في أواخر شهر كانون الثاني ٢٠١٠ بأن حكومة جنوب السودان ستعمل على إبقاء تعاملها وعقودها مع الشركات الصينية والدولية الأخرى فيما بعد انفصال الجنوب.تنصت خاص للباحث.

(٨٤) ويوجد في جنوب السودان مايقرب ٩٠% من إنتاج واحتياط البترول السوداني، وينتج الجنوب حالياً مايوازي ٤٩٠ ألف برميل يوميا، وهي يجيء ثالثا في القارة الأفريقية جنوب الصحراء بعد انجولا ونيجيريا طبقا لبيانات شركة بريتيش بتروليم. فقد أثبتت البحوث الجيولوجية في جامعة برلين وجود ثروة نفطية كبيرة في شمال السودان بالإضافة إلي ماتم اكتشافه في الجنوب السوداني وغرب السودان بولاية كردفان، في ٢٠٠٥ توصلت جوبا (عاصمة الجنوب) والخرطوم إلى اتفاق بموجبه ستتقاسمان على نحو متساو أرباح النفط، للتفاصيل: نشرة كلنا شركاء في الوطن على الرابط التالي: http://all٤syria.info/component/option,c؛ موقع شبكة CNN، على الرابط التالي: www.arabic.cnn.com

(٨٥) كريم القاضي "النفط ووحدة السودان"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، نيسان ٢٠٠٤، موقع المجلة على الرابط التالي: www.siyassa .org.eg. ؛ صحيفة الرياض، النسخة الإلكترونية على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٣/٢٧/section.home.htm

(٨٦) رفع الحظر عن الشركات الأمريكية للعمل في السودان عام ٢٠٠٦عقب التوصل لاتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ وتتحين الشركات الأميركية حدوث الانفصال للحصول على فرصتها في التنقيب عن النفط في الجنوب من جهة، واستثمار أراضيه المليئة بالثروات المعدنية والزراعية من جهة ثانية، بعدما حرمتها من ذلك العقوبات المفروضة على السودان. والسعي إلى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاستفادة من ثروات الجنوب بعد الانفصال. خبير اقتصادي: أمريكا تدخلت في جنوب السودان لتضغط على شركات النفط الصينية، وتفيد الإحصاءات الموثوق بها أن نيجيريا تضم احتياطات نفطية وغازية تقدر بـ ٣١ مليار برميل وليبيا احتياطات بـ ٤٠ مليار برميل والجزائر بـ ١٢ مليار برميل وتشاد بـ ١ مليار برميل والسنغال بـ ٧٠٠ مليون والسودان بـ ٥٦٣ مليون برميل والنيجر وتونس وموريتانيا بـ ٣٠٠ مليون برميل لكل منها. القاضي، المصدر السابق؛ صحيفة الرياض، النسخة الإلكترونية على الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٣/٢٧/secti ؛ قناة سويسرا الإخبارية على الرابط التالي: www,swissinfo.ch ؛ موقع أفريقيا اليوم

http://www.africaalyom.com/web/index.htm

(٨٧) للتفاصيل ينظر على سبيل المثال إلى موقع مؤسسة بروكنغز ومعهد السلام على الرابطين التاليين وعلى التتابع: www.brook.edu www.usip.org

(٨٨) صحافة إسرائيلية: الدول العربية تنظر لاستقلال جنوب السودان كمؤامرة إسرائيلية– أمريكية موجهة ضدهم، موقع الرأي نيوز على الرابط التالي:

ttp://www.alraynews.com/index.aspx؛ هدي توفيق، الولايات المتحدة مهدت الطريق أمام انفصال سلس بين الشمال والجنوب، موقع صحيفة الأهرام الالكتروني، http://www.ahram.org.eg/ فهمي هويدي، "إسرائيليون يروون قصة الانفصال"، العربية نت على الرابط التالي: www.alarabiya.net

(٨٩) انطلق مع الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ النشاط الفعلي لـ "القيادة الأفريقية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية دائرة حركتها التدريبية اللوجستية والهجومية وتشمل دائرة تدخل "أفريكوم" أو "أفريك كوماندمينت"، المؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية، كامل القارة الأفريقية (عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وأرخبيل القُمر. وتتولى "أفريكوم" متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الأفريقية التي كانت وزارة الخارجية تُشرف على تنفيذها. الجزيرة نت على الرابط التالي: www.aljazeera.net/NR/exeres؛ موقع أفريقيا اليوم، www.africaalyom.com/web/؛ موقع البيت الأبيض على الرابط:

www.white house. gov/news

(٩٠) الموقع الرسمي للحزب التقدمي الاشتراكي على الرابط التالي: www.psp.org.lb/Default؛ موقع أفريقيا اليوم،على الربط التالي:

http://www.africaalyom.com/web/index.htm

(٩١) "واشنطن تدرس الخيارات المتاحة مع انفصال جنوب السودان"، صحيفة الرياض اليومية الصادرة من مؤسسة اليمامة الصحفية، النسخة الإلكترونية على الرابط التالي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٣/٢٧/section

(٩٢) عبدة مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣١٩، ١ أيلول ٢٠٠٥، ص ص٦٧ وما بعدها؛ قناة الجزيرة، الجزيرة نت على الربط التالي: www.aljazeera.net/؛ عايدة عبدالحميد، وزير إعلام جنوب السودان لصحيفة الخليج: دفعت أمريكا لنا ٦ مليارات لكي لايتم تعويق الانفصال،

http://www.alkhaleej.ae/portal/a٣f٩٤٠c٩-٤١٢f-٤c٢f-

(٩٣) كشفت دراسة ألمانية عن خطط لحكومة جنوب السودان للانتهاء في العامين القادمين من تشييد خط سكة حديد يصل بين عاصمة الجنوب جوبا وميناء مومباسا الكيني الواقع على المحيط الهندي وأوضحت الدراسة أن الهدف منه "إنهاء اعتمادهم كليا على السودان في تسويق مواردهم ونقل النفط والمواد الخام المتوافرة بكميات هائلة في الجنوب إلي الساحل الكيني مباشرة، وتصديرها من هناك للمشترين في العالم دون حاجة لمرورها بعد الاستقلال في أراضي [أعدائهم] الشماليين". موقع مجلة فورين بوليسي الألمانية

http://www.german-foreign-policy.com/de/fulltext/٥٧٦٦٠.

(٩٤) محمود خليل، انفصال جنوب السودان هل بدأ تنفيذ مخطط تفتيت مصر؟، موقع محيط على الرابط التالي: http://www.moheet.com/home.html

(٩٥) نشطت الدبلوماسية السودانية تبرر التوجه الغربي هذا بالتأكيد على إن واشنطن والعواصم الأوروبية تجد صعوبة في التأثير على القرار السوداني، لأن السودان يمثل نموذجا اقتصادياً متمرداً في إفريقيا،حيث لايخضع كغيره من اقتصاديات دول العالم الثالث لأدوات السيطرة الغربية الاقتصادية المعتاد، مثل المساعدات والقروض وسيطرة البنك وصندوق النقد الدوليين، وأن مايزيد من صعوبة إخضاع السودان موقعه الإستراتيجي المتميز. ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية، التي نضمها مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم ٧-٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، ص ١٧ وما بعدها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com